نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ٢٠٩ - ٢١٠ أكتوبر/تشرين أول- نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥

فى هـذا العـدد

يتـناول ملف هذا العدد تقارير المـنظمة حول رصدها للانتخابات التشريعية المصرية بمراحلها الثلاث حيـث تطـوع أعضاء المنظمة فى مصـر بمراقبـتها بعد صدور حكم تاريخي من محكمة القضاء الإداري بأحقـية مـنظمات المجتمع المدني بمـتابعة التصويت وعمليات الفرز داخـل لجـان الانتخاب. وتتضمن تقاريـر المـنظمة الإيجابـيات والسـلبيات الـتى واكبـت العملية الانتخابية.

كمـا يتضـمن هذا العدد دراسة شـاملة حول إصلاح الأمم المتحدة بالإضـافة إلـى تقرير هام لمنظمة الشـفافية الدولـية حول الفساد لعام ٢٠٠٥ مـع التركـيز على الجزء الخاص بالدول العربية.

واسـتمرت نشـرة المنظمة فى الـتعرض لعـدد مـن الوقائع التى شـهدتها المنطقة العربية ومنها ما يـتعلق بالأوضـاع فـى العـراق وفلسـطين والسودان ولبنان وعدد أخر من الدول العربية.

وشـمل اهتمام هذا العدد، قضايا تـتعلق بـالحقوق الاقتصـادية والاجتماعـية وتلخـيص لأهـم الشكاوى التى تلقتها المنظمة وقامت بمعالجتها.

مصـــر ..(٢)

شـهدت مصـر انتخابات تشريعية قامت المـنظمة بمراقبتها حيث سجلت إيجابياتها وسـلبياتها وقدمـت توصـياتها لـتفادي الانتهاكات التى شابتها فى المستقبل.

محاربة الفساد ..(٨)

أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقرير هام عن الفساد فى العالم، تعرض لانتشار هذه الظاهـرة واعتبرت أن الفساد هو المسبب للفقر.

فلسطين ..(١٣)

مازالـت إسـرائيل تواصل العمل بسياسة الاغتـيالات فـى وقـت كانت الفصائل الفلسطينية قد توافقت على الهدنة.

تونس ..(٢١)

قمـة المعلومـات تـنعقد فى تونس وسط تدهـور أوضـاع حقـوق الإنسان امتدت لتشـمل الصحفيين الأجانب وتضيق على الرابطة التونسية والنقابات المهنية.

سوريا ..(٢٧)

الإفـراج عن رئيس المنظمة العربية فى سوريا والمنظمة ترحب وتطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

الأمـم المتحدة ..(٦)

عقـدت الأمـم المـتحدة قمة الألفية تتعلق بإصـلاح المـنظمة الدولية وتفعيل دورها خرجـت بوثـيقة تتسـم بالتراخي تعكس توقعات سلبية بشأن الإصلاح.

العـــراق ..(١٠)

تكشـفت وقائع تعذيب مشينه فى معتقلات سـرية لوزارة الداخلية العراقية أثارت رد فعل دولي وعربي وأدانته المنظمة وطالبت بلجنة تحقيق دولية.

السودان ..(١٦)

تعـثرت الجولة السادسة من المباحثات فى أبوجـا، وزادت حدة الصراع فى دارفور وسط تلميحات بفرض العقوبات.

لبـــنان ..(٢٥)

تقرير ميليس يتضمن استنتاجات عديدة وقد سـبق الـتقرير اعتقالات لرؤساء أجهزة الأمن اللبنانية وأعقبه تحقيقات مع مسئولين أمنيين سوريين..

وقائـع ومتابعات ..(١٠)

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ..(٣١)

شكاوى ومداخلات ..(٣٣)

أخبار المنظمـات ..(٣٥)

التقارير الأولية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
حول الانتخابات البرلمانية فى مصر بمراحلها الثلاث

رصدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان انتخابات مجلس الشعب المصري البالغ عدد نوابه ٤٤٤ نائباً بواقع نائبين يمثلان كل دائرة وقد أجريت هذه الانتخابات على ثلاث مراحل، تضم كل مرحلة عدداً من المحافظات وبإشراف قضائي ورقابة منظمات المجتمع المدني وهى المرة الأولي التى تجرى فيها الانتخابات برقابة منظمات المجتمع المدني بعد صدور حكم من محكمة القضاء الإداري الذى صدر قبل يومين من إجراء الانتخابات والذى قضى بأحقية منظمات المجتمع المدني بمتابعة التصويت والفرز داخل اللجان وأصدرت بياناً اعتبرت فيه صدور حكم القضاء الإداري انتصاراً لمنظمات المجتمع المدني.

وقامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتكوين شبكة من المراقبين فى مختلف المحافظات وذلك من بين أعضاء المنظمة والذين تطوعوا جميعاً للقيام بهذه المهمة، ورغم تعرض بعضهم للاحتجاز فإنهم واصلوا المراقبة الميدانية بعد إخلاء سبيلهم.

وقد بلغ عدد المرشحين على مستوى الجمهورية ٥١٧٧ مرشحاً وقد أجريت هذه الانتخابات فى ٢١٦ دائرة انتخابية من أصل ٢٢٢ دائرة وأوقفت الانتخابات فى ست دوائر بأحكام قضائية وقدرت النسبة العامة للحضور وفق مصادر رسمية بنسبة ٢٦% تقريباً فى المراحل الثلاثة.

وقد أجريت الانتخابات فى الفترة ما بين التاسع من نوفمبر/تشرين ثان والسابع من ديسمبر/كانون أول على ثلاث مراحل تضم كل مرحلة تسع محافظات تقريباً وكل مرحلة من جولتين جولة أولى بين جميع المرشحين يفوز فيها من يحصل على نسبة تجاوز ٥٠% وفى حالة عدم فوز أحد بهذه النسبة تجرى الإعادة بين أثنين من الذين حصلا على أعلى الأصوات.

وأصدرت المنظمة تقارير أولية وبيانات إزاء الأحداث والظواهر اللافتة فى كل مرحلة وسوف نعرض هذه التقارير الأولية لكل مرحلة على حدة.

وقد أجريت انتخابات **المرحلة الأولى** فى محافظات: القاهرة/ الجيزة / بني سويف / المنوفية / أسيوط / مرسى مطروح/ الوادي الجديد / المنيا.

ومن خلال مراقبة المنظمة لهذه المرحلة لاحظت عدم وجود شكاوى خاصة بالحبر الفسفوري أو انتهاكات لسرية التصويت إلا أن الشرطة التزمت بالحياد السلبي حيث لم تتدخل لوقف أعمال العنف والبلطجة رغم أن العنف ظل محصوراً فى دوائر بعينها ومن قبل بعض المرشحين بشكل محدود.

إلا أن المنظمة قد لاحظت سلبيات تتلخص فى ظاهرة شراء الأصوات فى دوائر بعينها استغلالاً لحاجة الفقراء من الناخبين، فضلاً عن أخطاء الجداول الانتخابية وقد استمرت هذه السلبية حتى نهاية المرحلة الثالثة.

وقد حصلت جماعة الأخوان المسلمين على ٣٤ مقعداً فى نهاية المرحلة الأولى من أصل ١٦٤ مقعداً إلا أن منع المراقبين من حضور عمليات فرز الأصوات فى دوائر بعينها مثل دائرتي مصر الجديدة والدقى أثارت جدلاً كثيفاً حول حقيقية النتائج المعلنة واتسمت هذه المرحلة بسقوط العديد من قيادات الحزب الوطنى.

أما **المرحلة الثانية** والتى شملت محافظات : الإسكندرية / البحيرة / الإسماعيلية / بورسعيد / السويس/ القليوبية / الغربية / الفيوم / قنا.

وشهدت هذه الجولة خلافاً للمرحلة الأولى ما يلي:

١- تصاعد وتيرة العنف على نحو غير مسبوق وجاءت محافظة الإسكندرية فى المرتبة الأولى تليها بورسعيد فالغربية ولوحظ استخدام البلطجية على نطاق واسع لإرهاب الناخبين ومنعهم من التصويت، وكان اللافت للنظر هو عدم قيام قوات الأمن بالتدخل المنوط بها لمنع هذه الأحداث أو تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم.

٢- استمرت ظاهرة شراء أصوات الناخبين مقابل مبالغ نقدية أو عطايا.

٣- كما استمرت الشكوى من جداول الناخبين وعدم دقتها مما حرم طائفة من الناخبين من حق أصيل وهو المشاركة السياسية.

٤- فضلاً عن القيد الجماعي لمواطنين تم قيدهم فى جداول الناخبين من خارج الدوائر الجاري فيها التصويت ولوحظ ذلك فى الدوائر التى ترشح بها عدد من رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصالح التجارية التى يعمل بها عدد كبير من العاملين.

٥- كما رصد مراقبي المنظمة تدخلات أمنية مباشرة تمت بالقبض على أنصار بعض مرشحي المعارضة وخاصة التيار الديني فى الغربية وقنا والإسكندرية.

٦- لم يتم الالتزام بالأحكام القضائية الصادرة من مجلس الدولة والتى قضت بتحويل صفات بعض المترشحين على مقاعد العمال والفلاحين من عمال إلى فئات وكذلك الأحكام القضائية بتعديل جداول الناخبين وحذف المقيدين بشكل جماعي.

٧- كما لم يتم القيام باتخاذ إجراءات فعالة ضد الجرائم الانتخابية مثل شراء الأصوات وظاهرة العنف الأمر الذى حول الانتخابات لساحة قتال.

٨- فضلا عن أن أخطر ما أثار بواعث القلق العميق لدى المنظمة عدم السماح لمراقبي منظمات المجتمع المدني بحضور بعض عمليات فرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية للمرشحين فى شكل شفاف وعلني والأمر الذى يفتح الباب مجدداً للطعن فى صحة ونزاهة النتائج التى أعلنت فى بعض الدوائر.

وأوصت المنظمة بضرورة اتخاذ الخطوات التالية خلال المراحل المتبقية من الانتخابات لضمان نزاهتها.

* العمل على تطبيق القانون وبحسم تجاه الإنفاق الانتخابي فى حملات المرشحين والذى تجاوز لبعض المرشحين سقف الإنفاق المحدد بـ ٧٠ ألف جنيه بعشرات الأضعاف.

* أن يكون حياد أجهزة الأمن والشرطة إيجابياً للقضاء على العنف والبلطجة فى الانتخابات والتى كان من نتيجتها منع أعداد من التصويت وسقوط جرحى وقتيل واحد على الأقل مع الالتزام بعدم تدخل الشرطة فى العملية الانتخابية.

* التحقيق الفوري والعاجل لظاهرة شراء الأصوات واستغلال الأوضاع الاقتصادية للناخبين التى حولت قطاعاً من الناخبين لرقيق انتخابي.

* أن تلتزم اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية بما وعدت به من تمكين مراقبي المنظمات المدنية ومندوبي المرشحين ووكلائهم من حضور كافة مراحل العملية الانتخابية من بدايتها لنهايتها بما فيها فرز الأصوات وإعلان النتائج.

وفى جولة الإعادة من المرحلة الثانية واصلت المنظمة رصدها ولاحظت النقاط التالية:

١- استمرار الشكوى من جداول الناخبين وذلك لعدم وجودها خارج بعض مراكز الاقتراع بالإضافة إلى عدم دقة البيانات المدونة فيها وتناقضها مع أسماء الناخبين الأمر الذى جعل عملية التصويت بطيئة ومعقدة وحرم قطاعا من الناخبين من المشاركة السياسية.

٢- استمرار أحداث العنف ومظاهر استعراض القوة أو التهديد باستخدامها والاستعانة بالبلطجية وقد اشترك فى هذه الأحداث مرشحي الحزب الوطني والمستقلين ومرشحى أحزاب المعارضة، وقد سجلت محافظات الإسكندرية والبحيرة وبورسعيد والغربية والقليوبية معدلات كبيرة للعنف عن باقي المحافظات.

٣- قامت أجهزة الشرطة وبشكل مؤثر بحصار بعض مراكز الاقتراع الانتخابية ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم فى بعض المناطق والتجمعات التى يتنافس فيها مرشحي الحزب الوطني ومرشحي المعارضة، وخاصة التيار الديني وهى ظاهرة أكد بعض القضاة حدوثها.

وقد أكدت عملية المراقبة فى هذا الصدد الانتهاكات التالية:

* الدائرة رقم ٦٠ ومقرها مركز شرطة أبشواى والمرشح فيها د.يوسف والى نائب رئيس الحزب الوطني ضد المرشح المستقل (تيار ديني) "حسن يوسف عبد الغفار"، قامت قوات الأمن بإغلاق كافة الطرق المؤدية للجان الاقتراع وعددها ٥٥ لجنة.

كذلك قامت الشرطة بالقبض على ٢٨ من أنصار المرشح حسن يوسف عبد الغفار.

* قيام الشرطة بحصار مراكز الاقتراع فى قرية قلما التابعة لمركز قليوب بمحافظة القليوبية وهى الدائرة الخامسة، مجمع قلما الابتدائي ومجمع قلما الإعدادي ويبلغ عدد اللجان فيها ١١ لجنة انتخابية ولجنة مدرسة قليوب الإعدادية بنات والثانوية بنات والمجمع الانتخابي بقرية سنديون ومنع الناخبين من التصويت.

* كذلك منعت قوات الأمن الناخبين فى طنطا في لجان مدرسة الشهيد النجار والتربية الفكرية وسعيد العريان فى منطقة قحافة، وقد تم منع التصويت منذ الساعة الحادية عشر صباحاً وحتى إغلاق مراكز الاقتراع. وقد ألقت قوات الأمن القنابل

المسـيلة للدمـوع علـى الناخبين ولحقت إصابات ببعضهم على إثر تجمهرهم.

* وتكـررت نفـس الأحداث فى مدرسة المعهد الديني فى القلج – الخانكه القليوبية ومدرسة البرج بالخانكه.

٤- تم على نطاق واسع منع المراقبين من حضور عمليات الفرز، كما جرى منع أو تقيـيد وصـول المراقبين للجان ومراكز الاقـتراع رغـم حصول المراقبين على تصـاريح مـن اللجنة العليا للانتخابات. ووصـل الأمـر إلـى حـد القبض على المراقبيـن حيث احتجزت الشرطة مراقب المـنظمة العربـية لحقوق الإنسان "رضا صلاح الخولى" فى دائرة قسم قليوب لمدة أربع ساعات قبل الإفراج عنه.

٥- كمـا تـم مـنع عدد من الإعلاميين والصـحفيين، من متابعة الانتخابات حيث أوقفـت الشرطة كل من "أحمد الدسوقى" و"خـالد جمال إبراهيم" الصحفيان بجريدة الأخـبار الحكومية وذلك فى قليوب. كما جـرى الاعـتداء علـى مراسلة قناة دبي الفضـائية "مـروة جـاد" وزميلها "باسم بنيامين" فى طنطا بمحافظة الغربية وأيضا مراسـل رويـترز ويدعى "توماس برى" و"سـامى الأطرش" مراسل لوكالة كندية، ومراسل آخر لهيئة الإذاعة البريطانية فى طنطا أيضاً.

٦- بالرغم من أن اللجنة العليا للانتخابات أوقفـت الانـتخابات فى ثلاث دوائر هى القـناطر الخيرية بالقليوبية وإطسا بالفيوم والمنشـية بالإسـكندرية امتـثالاً لأحكام القضـاء الإداري إلا أنهـا اسـتمرت فى إجـراء الانـتخابات فـى دائرة الخانكة بالقليوبـية بالمخالفـة لحكم قضائي بإلغاء نتيجة الانتخابات فيها.

وقد فاز التيار الديني بـ٤٢ مقعداً بينما اسـتمر سـقوط العديد من قيادات الحزب الوطني.

وفـى **المـرحلة الثالثة والأخيرة** التى تمت فى محافظـات: الدقهليـة / دمياط / كفر الشيخ / الشرقية / سوهاج / أسوان / الـبحر الأحمـر / شمال سيناء / جنوب سيناء.

وقـد تـنافس فـى هذه الجولة ١٧٧٤ مرشـحاً على مقاعد المرحلة الثالثة البالغ عددها ١٣٦ معقداً فى ٦٨ دائرة.

* وقد اتسمت الجولة الأولى من المرحلة الثالـثة بظاهـرة اتساع حدة العنف وهو الأمـر الـذى دعى المنظمة لإصدار بياناً عبرت فيه عن قلقها من تفاقم هذه الظاهرة وبلغـت هذه الأحداث ذروتها وأدت لمقتل المواطن "جمعه مسعد الزفتاوي" بمحافظة كفـر الشـيخ شمال القاهرة "ببلطيم". وقد ارتفـع عدد المصابين فى الدوائر المختلفة لأكـثر من ١٣٥ مصاباً و١٥ من رجال الشرطة.

* وفـى تطـور ومؤشـر خطير تعرض أربعـة مـن القضـاة المشـرفين علـى الانتخابات للاعتداء فى محافظتي الدقهلية والشـرقية وفق ما أعلنه نادي القضاة من تعرض القضاة "عماد شفيق عون" و"أحمد عـبد العزيز" و"خالد عبد العزيز" و"هانى مختار" لاعتداءات.

وكـان السبب الرئيسي لتعرض السادة القضـاة لهـذه الاعـتداءات هو توجيههم لـرجال الشـرطة بفـك الحصار الأمني المفروض على مراكز الاقتراع.

وكـان وزيـر العدل ونادي القضاة قد اتفقـا قـبل بدء هذه المرحلة على تأمين القضاة أثنـاء مباشرتهم لمهمتهم وتكليف عـدد كاف من القضاة بالمرور على مقار اللجـان الفرعية للتحقق من وحرية دخول الناخبين بسهولة ويسر إلى اللجان، إلا أن هـذه الـتعهدات لـم يـتم إنفاذها بالشكل الواجـب،الأمر الـذى دعى المنظمة إلى أصـدار بيان تعرب فيه عن دهشتها عما تـردد عـن المطالبة بالتحقيق مع بعض القضاة بدعوى قيامهم بأنشطة سياسية فى الوقـت الـذى كانـت تتوقع فيه المطالبة بالتحقـيق مع من تورط فى الاعتداء على القضاة.

وتـتلخص وقـائع الجولـة الأولى من المرحلة الثالثة فى السلبيات التالية:

١- اسـتمرت الشكوى المتكررة الخاصة لجداول الناخبين.

٢- اسـتمرت الملاحقات الأمنية لأنصار المرشـحين المعارضين فى الدقهلية وكفر الشيخ ودمياط والشرقية.

٣- جـرى اعتماد العنف والعنف المضاد فى بعض الدوائر بين المرشحين وبعضهم الـبعض وعلـى الأخـص فى محافظات الدقهلية والشرقية وكفر الشيخ.

٤- تـم حـرمان أعداد من الناخبين من التصـويت بسبب إغلاق مراكز الاقتراع كلـياً وجزئياً أمامهم من قبل قوات الأمن التى حاصرتها بدعوى تأمينها ضد أعمال العـنف والبلطجة ويتهم أنصار المعارضة من الإخوان المسلمين الشرطة بمنعهم من التصـويت فـى اللجـان الانتخابية التى يتمتعون فيها بنسب تصويت عالية.

٥- استمرت مشكلة منع مراقبي منظمات المجـتمع المدني من دخول بعض مراكز الاقتراع.

٦- **الاعـتداء علـى الإعلاميين**، فقد تم الاعتداء على الصحفية "رشا العزب" ودينا

العاصـي" بدائرة الزرقا محافظة دمياط، كمـا جـرى احتجاز طاقم الجزيرة لمدة نصـف ساعة فى محافظة كفر الشيخ وتم إتلاف الشريط المصور.

وقـد انتهـت الجولـة الأولى للمرحلة الثالثة بإعلان فوز تسعة مرشحين من بين ١٧٧٠ هم جملة المرشحين وجرت جولة الإعادة يوم السابع من ديسمبر على ١٢٧ مقعداً بين ٢٥٤ مرشحاً.

وأصـدرت المـنظمة العربية لحقوق الإنسان جملة من التوصيات العاجلة وهى كالتالي:

١- ضـرورة التصـدي الحاسم لمختلف مظاهر العنف والإرهاب ضد الناخبين وأن تقـوم الشـرطة بواجبها فى القبض على الخارجيـن على القانون وتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم.

٢- أن يجـرى الوفاء بالتعهدات الرسمية والـتى الـتزم بهـا رئـيس اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات والسابق الاشارة إلـيها بالإضافة إلى إعطاء القضاة نسخاً سـليمة من الجداول الانتخابية قبل الإعادة حيـث لوحـظ وجـود نسـخ مغايرة من الجـداول الانتخابـية التى يتسلمها القضاة رؤسـاء اللجـان غـير مطابقة للجداول الأصـلية وذلك فى بعض الدوائر. اتخاذ إجراءات أخرى فى اللجان العامة الخاصة بفرز وإعلان النتائج مثل إعلان نتيجة كل صـندوق بمكـبر صوت وتسليم رؤساء اللجـان الفرعية صورة من محاضر فرز لجانهم.

كمـا شـددت المـنظمة على السماح لمراقبي منظمات المجتمع المدني حضور عملـيات التصـويت فى اللجان الفرعية والفرز وإعلان النتائج فى اللجان العامة.

وقـد رصـدت المنظمة جولة الإعادة وأبـدت أسفها فى بيان أصدرته استمرار ظاهرة العنف المستمر ضد الناخبين والذى تصـاعد بشـكل ملحوظ وأدى إلى مقتل ثمانـية أشـخاص وإصـابة العديـد من المواطنين.

وكـان العـنف وصـل مداه بمحاولة الاعـتداء على "ضياء الدين داود" رئيس الحزب الناصري والمرشح فى فارسكور- دمـياط كما تم الاعتداء على "احمد حسن" الأميـن العـام للحزب الناصري مما أدى لكسـر ساقه واحتجاز مرشح حزب الوفد الدكـتور"محمود أباظة" فى لجنة المدرسة الابتدائية بقرية ميت بشار لعدد ساعات.

وقد أصدرت المنظمة بياناً تدين فيه هذه الأحـداث المؤسفة بالإضافة إلى الاعتداء على عدد من الإعلاميين. ومنعهم من أداء مهامهم فضلاً عن إعاقة المراقبين من أداء مهـامهم بمـا فـى ذلك منعهم فى بعض الدوائـر مـن دخـول الاقتراع ومتابعة عملـيات الفرز بل أنه تم احتجاز مراقب المـنظمة العربـية لحقوق الإنسان "عماد إبراهـيم الفقـى" فى دمياط لمدة ساعات وأفرج عنه بعد تدخل المنظمة.

وقد أفرزت النتائج فوز الحزب الوطني الحاكم بعدد مقاعد تبلغ (٣١١ مقعداً) وذلك أن انضم إليه عدد كبير من المستقلين بعد فوزهـم وهـو تكـراراً لمـا حـدث فى الانـتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠ لتصل نسـبة الحزب الوطني إلى (٧١,٩%) من المقـاعد، بينما بلغ عدد الفائزين المستقلين ١١٢ بنسـبة ٢٥,٩% بينهم ٨٨ نائباً عن التـيار الديني ونائبين عن حزب الكرامة تحت التأسيس ونائبين عن التجمع الوطني للتحول الديمقراطي، وممثلـي الأحـزاب الرسـمية، حـزب الوفـد وحصل على (٦ مقـاعد) وحـزب الـتجمع (مقعدين) وحـزب الغد (مقعداً واحداً)، من مجموع ٤٣٢ نائباً تم إعلان فوزهم حتى الآن بعد إيقـاف الانـتخابات فى عدد من الدوائر بأحكام قضائية كما سبق ذكره.

وبذلـك يتـبقى انتخاب (١٢) نائباً عن ست دوائر ليكتمل نواب المجلس المنتخبين (٤٤٤) نائباً.

وكانـت المـنظمة قد تلقت العديد من الشـكاوى والـبلاغات فـى كافة مراحل الانـتخابات الـثلاثة وقامـت ببحثها مع الجهـات المعنية عبر غرفة العمليات التى شـكلتها وقـام الأمين العام الأستاذ "محمد فـائق" وعـدد مـن باحثي الأمانة العامة بمراقبة الانتخابات فى عدد من الدوائر.

وبالنظر لهذه الانتخابات وما جرى فيها مـن أحداث أوصت المنظمة فى بيان لها، أن يـتم إعـادة النظر فى القوانين القائمة الـتى تحكم المشاركة السياسية حتى تكون أية انتخابات قادمة أكثر نزاهة وهو الأمر الذى يقتضي تغليظ عقوبة البلطجة ورشوة الناخبيـن والاعـتداء علـى القضاة أثناء الانتخابات وكذلك المراقبين والإعلاميين، فضـلاً عـن تمكينهم من مباشرة مهامهم بشكل كامل.

وأن يـنص على تحديد واضح وقاطع لمسئوليات الإدارة وتحديد مهام المسئولين عن تأمين مسيرة العملية الانتخابية.

ووضع ضمانات تتيح حق الناخب فى الإدلاء بصوته مما يساعد على زيادة نسبة المشـاركة السياسـية فـى الانتخابات وبحيـث تـتم فـى شفافية وفقاً للمعايير الدولية.

نتائج أعمال قمة الأمم المتحدة حول إصلاح المنظمة الدولية

(من ١٤ – ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥)

انعقدت هذه القمة الأكبر منذ إنشاء الأمم المتحدة – قبل ٦٠ عاماً – حيث حضرها ١٧٠ رئيس دولة وحكومة. وعرفت باسم قمة الألفية + خمسة حيث استهدفت متابعة وتقييم التزامات وثيقة الألفية الصادرة عن القمة العالمية عام ٢٠٠٠ خاصة فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة لتفعيل دورها فى مواجهة المخاطر المهددة للسلم والأمن الدوليين فى عالم اليوم.

وقد عكست الوثيقة الصادرة عن المؤتمر حدود التوافق الذى أمكن التوصل إليه بين قادة العالم فى القضايا المطروحة حول المفاهيم الحديثة للأمن والسلم الدوليين ومشاريع الإصلاح المطروحة لتفعيل دور أجهزة الأمم المتحدة. وقد اختلف مدى هذا التوافق باختلاف هذه القضايا وتباين المصالح المرتبطة بها. ونعرض فيما يلي أهم هذه القضايا واضعين فى الاعتبار ما تضمنته التقارير السابقة للأمن العام من مقترحات فى هذا الصدد وبصفة خاصة التقرير حول سبل تفعيل علاقة الأمم المتحدة بمؤسسات المجتمع المدني (عرض على الجمعية العامة فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤) وتقرير عالم أكثر أمناً: مسئوليتنا المشتركة وقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والخمسين حول تحديات الأمن الجماعي الدولي وإصلاح النظام الدولي، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ "التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والأمن فى عالم غير متساو".

أكدت القمة المفهوم الشامل للأمن الجماعي الدولي. ومن شواهد ذلك الترحيب بوضع جدول زمني لزيادة مصادر تمويل التنمية خاصة زيادة نسبة مساهمة الدول المتقدمة فى المعونات الى ٥% من أجمالي الدخل القومي كمرحلة أولى فى عام ٢٠١٠ تمهيداً لوصولها إلى ٠٧% فى عام ٢٠١٥ مع الإشادة بالمبادرات والتوصيات المطروحة لتفعيل كفاءة هذه المعونات (توصيات إعلان باريس) بالمواءمة بينها وبين خطط التنمية القومية ودعم الشفافية والرقابة ومكافحة البيروقراطية وتخفيف المشروطية مع تشجيع دور القطاع الخاص فى التنمية والاستثمار خاصة فى مجالات البنية التحتية والتنمية البشرية وشبكات الضمان الاجتماعي. وأهمية مكافحة الفقر بتعبئة مصادر الثروة من خلال حكم رشيد يدعم الاستقرار الاقتصادي بتنمية مستدامة قائمة على احترام حقوق الإنسان والمساواة النوعية وحكم القانون واقتصاد السوق. كما رحبت الوثيقة بقرارات مجموعة الثمانية بإلغاء ديون الدول الأكثر فقراً ومديونية مؤكدة ضرورة استمرارية تدفق القروض خاصة طويلة الأجل لمثل هذه الدول خاصة فى أفريقيا مع التوجيه بدعم التجارة العالمية الحرة بإلغاء الجمارك والحصص ودعم دخول منتجات الدول النامية إلى السوق العالمي. وإبراز أهمية دور الأمم المتحدة فى تطوير التعاون والتنسيق والتكامل الدولي فى التنمية من خلال المؤسسات الدولية للتمويل والتجارة خاصة صندوق التكافل الدولي التابع للجمعية العامة مع دعم الإدارة الرشيدة على المستوى الدولي والتعاون بين مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية. مع تأكيد أهمية دعم التعاون بين الجنوب والجنوب لدفع التعاون على مستوى الجنوب – الشمال.

أبرزت الوثيقة ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية وجوانبها الاجتماعية والثقافية لتحقيق أهداف الألفية من خلال التعليم والعمل على تدفق المعلومات والتكنولوجيا لرأب الفجوة الرقمية بين الدول والشعوب وضمان استفادتها من مجتمع المعلومات وبؤرة الاتصالات، وكذلك إدارة وحماية البيئة بالوصول إلى مصادر متجددة للطاقة وتطبيق برامج إعادة التدوير وتشجيع أبحاث مواجهة مشاكل البيئة العالمية والاهتمام بالصحة بإتاحة مياه شرب نقية والتطعيمات ضد الأمراض خاصة للفئات المهمشة والضعيفة ومكافحة الأمراض الخطيرة كالملاريا والسل والإيدز. وأشارت إلى تطلع القادة لمناقشة الجمعية العامة لموضوع الهجرة الدولية فى ٢٠٠٦ بهدف تعظيم مزاياها وتقليص مساوئها وحماية حقوق الإنسان لمهاجرين خاصة من

العمال وأسرهم. كما أكدت ضرورة التركيز على تطبيق توصيات مؤتمر المرأة بيكين لرأب الفجوة بين الجنسين فى التعليم والعمل والصحة والموارد ووقف العنف ضد المرأة خاصة فى الطفولة ومن مناطق النزاع المسلح باحترام القانون الدولي والإنساني، وضرورة مراعاة معيار المساواة النوعية وتمكين المرأة فى المشروعات السياسية والاقتصادية. مع التوصية بتطبيق ذلك فى الأمم المتحدة وأجهزتها على كل المستويات بما فى ذلك مستوى اتخاذ القرار فى إطار توجهات إصلاح الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين أقرت الوثيقة وجوب الوصول إلى توافق جماعي مبنى على أن مشاكل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية تعتبر تحديات متواصلة تواجه تهديدات لا تعترف بالحدود فى عالم مترابط وأن التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فى السعي لحل المنازعات سلمياً والالتزام مشروط وإجراءات اللجوء الجماعي للقوة فى ضوء المسئولية الجماعية للدول الأعضاء والمفاهيم الجديدة لسيادة الدولة بما يؤكد مسئوليتها وليس حصانتها. وإقرار أن المسئوليات المخولة لمجلس الأمن فى إطار الفصل السابع من الميثاق كفيلة بمواجهة هذه التهديدات دون حاجة لتعديل الميثاق. وتحت هذا البند ناقشت الوثيقة أخطر التهديدات المستجدة للأمن الدولي وأولها الإرهاب حيث إدانته مؤكدة ضرورة وضع استراتيجية عالمية شاملة لمكافحة وتخفيف منابعه المالية والفكرية والاجتماعية تطبق دون مساس بالقانون الدولي والإنساني وحقوق الإنسان. وأكدت ضرورة التوصل إلى اتفاق دولي حول هذه القضية خلال الدورة الستين للجمعية العامة بالإضافة للبروتوكولات الأثنى عشر الحالية المتعلقة بها. ومع ذلك عكست الوثيقة استمرار عدم التوافق حول تعريف دولي للإرهاب تبنى عليه هذه الاستراتيجية والاتفاقية المنشودة خاصة فيما يتعلق بفكرة إرهاب الدولة والتفرقة بين الإرهاب ومكافحة الاحتلال.

كما تناولت الوثيقة دور الأمم المتحدة فى حفظ السلام وبعثات حفظ السلام ودعمها بالموارد والخبرات مؤكدة ضرورة التعاون بينها وبين المنظمات الإقليمية. مع الإشارة إلى ضرورة إعمال البرتوكولات الخاصة بمكافحة تجارة الأسلحة الصغيرة واستخدام الألغام المضادة للأشخاص. وحظيت عملية بناء السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع المسلح باهتمام أكبر حيث أقر اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة بناء السلام لتنسيق ودعم الموارد والجهود القومية والإقليمية والدولية من أجل التنمية وإعادة التأهيل والاندماج على أن يكون لها لجنة تنظيمية دائمة يمثل فيها الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الأساسية المساهمة فى ميزانيات الأمم المتحدة ومن بعثاتها العسكرية والبوليسية على أن ينشئ الأمين صندوقاً خاصاً دائماً لتمويل أنشطة لجنة بناء السلام لتبدأ فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥.

أعربت الوثيقة عن ضرورة تطوير استخدام الجزاءات كأداة لفرض الالتزام من جانب الدول بحيث تكون جزاءات رشيدة موجهة لتحقيق نتائج فعالة متوازنة دون نتائج اجتماعية واقتصادية إنسانية عكسية مع مراعاة العدالة فى وضع ومراجعة الخاضعين للجزاءات.

اهتمت الوثيقة بالتأثيرات السلبية لانتشار الجرائم المنظمة عابرة الحدود فى الرشوة والاتجار فى الأشخاص والمخدرات والأسلحة مما يستدعى دعم الأنظمة القضائية للدول والالتزام بالاتفاقيات القائمة، والالتزام بحماية الفئات الضعيفة خاصة المرأة والأطفال وبالذات فى فترات النزاع المسلح.

أهمية حماية وتطوير حقوق الإنسان والترابط بينها وبين حكم القانون والديمقراطية بصورها المختلفة رغم سماتها المشتركة. ومن أجل ذلك يقرر المجتمعون دعم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان لتفعيل دوره وإمكانياته بالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لدمج هذه الحقوق فى السياسات على المستوى القومي وعلى مستوى أجهزة الأمم المتحدة خاصة حقوق المرأة، الطفل، ذوى الاحتياجات الخاصة، واللاجئين والمرحلين وحماية المدنيين عموماً ضد جرائم الحرب والتفرقة العنصرية وجرائم إبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية مع التوصية بإنشاء وحدة خاصة تابعة للأمانة العامة لمراقبة التزام أنشطة المنظمة بمعايير وإجراءات القانون ولبناء ودعم قدرات الدول فى مجال تطبيق الديمقراطية رحب المجتمعون بفكرة إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية لجهاز استشاري للدول بناء على طلبها مع التوصية بدعم برامج ومبادرات الجمعية العامة لدعم اتفاقية السلام والحوار بين الحضارات والأديان على المستويات

الوطنية والدولية وتشجيع وضع خطة عمل للربط بين الرياضة والتنمية لما للرياضة من أثر فى دعم التفاهم وقبول الآخر..

وفى مجال تكييف وإصلاح أجهزة الأمم المتحدة لتفعيل دورها فى مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين أعلن المجتمعون الترحيب بمقترحات تفعيل دور وسلطة الجمعية العامة كجهاز مركزي للأمم المتحدة فى وضع السياسات وتمثيل الدول مع التعهد باستمرار العمل على إصلاح مجلس الأمن بصيغة عامة أكدت تعارض المصالح وعدم التوافق حول أي من المشروعين المطروحين لتوسيع العضوية به واللذين سبق طرحهما فى تقرير الأمين العام وبالتالي استمرار تعثر هذه القضية المطروحة للمناقشة منذ ١٢ عاماً. وتعديل برامج المجلس الاجتماعي والاقتصادي لدعم إمكانياته فى متابعة اتجاهات التعاون والتنمية العالمية وسياساتها وتمويلها والمواءمة بينها من خلال إنشاء منتدى للتعاون التنموي يعقد كل عامين، ولتقوية آلية الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان قرر المجتمعون إنشاء مجلس لحقوق الإنسان كجهاز مستقل تحدد الجمعية العامة فى دورتها الستين مهامه ومسئوليته وتشكيله وأساليب وإجراءات عمله. أما عن الأمانة العامة للمنظمة فقد تركز حولها اهتمام كبير فى مجال الإصلاح الإداري بعد ما ثار من شبهات حول الفساد فى برنامج النفط مقابل الغذاء والاستغلال الجنسي فى إدارات الأمم المتحدة أو من جانب أفراد بعثات السلام فى ميدان عملهم. وطالبت الوثيقة الأمين العام بتقديم توصياته حول الإصلاح الإداري للجمعية العامة فى الربع الأول من عام ٢٠٠٦ خاصة فيما يتعلق بالميزانية والموارد البشرية لتحقيق أقصى استفادة قصوى مع ضرورة دعم استقلالية مكتب خدمات المراقبة الداخلية وأن يتوجه الأمين العام للجمعية العامة فى دورتها الستين بطلب إنشاء لجنة استشارية مستقلة للمراقبة والأشراف مع تحديد مهامها وأساس تشكيلها واشتراطات عضويتها مع التزام الأمانة العامة بمعيار المساواة النوعية فى تشكيل وسياسات ومهام أجهزة المنظمة. ومطالبة الدول بالانضمام إلى تفعيل اتفاقية حماية العاملين بالأمم المتحدة. وتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بسلطاتهم وإدارتهم للموارد لتحسين أداء أجهزة المنظمة وبعثاتها خاصة فى برامج الإغاثة الإنسانية.

وختاماً أوصى التقرير بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبرلمانية الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية، وتشجيع مساهمات السلطات المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية.

ونخلص من محتوى الوثيقة أن التوافق الدولي بشأن إجراءات الإصلاح يتسم بالضعف ويعبر عن نية متراخية وبالتالي فإن التوقعات السلبية بشأن الإصلاح خاصة فى مجالات التنمية وسلطة المنظمة التنفيذية تجد ما يبررها.

صدور تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٥

أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقرير عن الفساد فى دول العالم لعام ٢٠٠٥. وقد قامت منظمة الشفافية الدولية بتفويض البروفيسور يوصان غراف لمبدورف من جامعة (باساو) لتقديم هذا المؤشر. والنتيجة فى مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٥ تتعلق بمدركات درجة الفساد كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللون، وتتراوح هذه النتيجة بين ١٠ درجات (نظيف جداً) وصفر (فاسد جداً). وبالنظر إلى التقرير نجد أن أكثر من ثلثى عدد البلاد المشمولة بمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٥ أكثر من ١٥٩ بلدا، حصلوا على أقل من ٥ نقاط، مما يدل على وجود مستويات خطيرة من الفساد فى معظم البلاد المشمولة فى التقرير.

وقد حصلت دول مثل أيسلندا وفنلندا ونيوزيلندا والدانمارك وسنغافورة والسويد وسويسرا على أكثر من ٩ درجات بينما حصلت بعض الدول العربية على مؤشر أكثر من ٥ درجات مثل سلطنة عمان والإمارات العربية وقطر والبحرين والأردن.

بينما حصلت دول مثل تونس والكويت ومصر والسعودية وسوريا والمغرب ولبنان والجزائر واليمن وفلسطين وليبيا والعراق على أقل من ٥ درجات حتى ٢ درجة على الترتيب، بينما حصلت الصومال والسودان على أقل الدرجات وهى ٢,١ درجة.

وقد أكد التقرير أن "الفساد" هو المسبب الأساسي للفقر وهو الذى يمنع تجاوزه، وأن الفساد والفقر علتان تغذيان بعضهما البعض وتحبسان شعوبهم بدائرة البؤس، وإذا كان الهدف هو تحرير الناس من الفقر، فيجب مواجهة الفساد بشدة.

ويوضح التقرير أن المجتمع الدولي من خلال أهداف الألفية للتنمية قد حدد خفض

عـدد الذيـن يعيشـون فى فقر مدقع إلى النصـف فـى عام ٢٠١٥، ويعيق الفساد تحقـيق أهداف الألفية للتنمية، إذ أنه يحد مـن الـنمو الاقتصـادى ومـن التنمية المسـتدامة اللـتان تحرران الملايين من مستنقع الفقر القابعين فيه.

وأكـد التقرير أنه يجب محاربة الفساد من خلال زيادة الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهـداف المـرجوة مـن خـلال تقديم المسـاعدات من قبل البلاد المانحة أو من خـلال تحـرك وطـنى من خلال وضع اسـتراتيجية مـنظمة ضـد الفساد داخل الهيئات الحكومية.

وكمـا أظهـرت الدراسات التى قدمها البـنك الدولـى بأن الاستثمارات الأجنبية تكـون محدودة للبلدان المبتلية بالفساد مما يقلل من فرص ازدهارها، أما البلاد التى تحـارب الفسـاد وتسعى إلى تقليصه من خـلال اعـتماد سياسة الحكم الصالح او الرشـيد، فإنهـا تحصـد أرباحـاً إنمائية وبالـتالى تحـد مـن معدل الوفيات عند الأطفـال، وتزيد من معدل الدخل الفردى وتساعد على ارتفاع مستوى التعليم.

وقـد أكـد السيد دافيد نوسبوم المدير التنفـيذى لمنظمة الشفافية ان الفساد ليس كارثة طبيعية، بل هو عملية منظمة تهدف إلـى سـلب الفرص من الرجال والنساء والأطفـال العاجزيـن عن حماية أنفسهم، وأضـاف أن علـى الـزعماء الكف عن المهاتـرات وتنفيذ وعودهم التى أطلقوها لتحسـين الحكـم الصـالح والشـفافية والمساءلة.

التطور الحاصل لمحاربة الفساد

وقـد أكـد التقرير على تصاعد معدل الفساد مابين العام ٢٠٠٤ والعـام ٢٠٠٥ فـى العديـد مـن الدول مثل كوستاريكا والغابون وروسيا وجزر القمر وسريلانكا والأورغـواى، وبالمقابل شهد العديد من البلدان تقدماً ملحوظاً خلال السنة الماضية فـى خفـض معـدل الفساد مثل أستونيا وفرنسـا واليابان والأردن ونيجيريا وقطر وتركيا، وقد أسس الإقرار الأخير لمعاهدة الأمـم المـتحدة ضد الفساد إطاراً قانونيا دوليا للتقدم المستدام ضد الفساد، وستدخل هـذه الاتفاقـية قـيد التنفـيذ فـى شهر ديسـمبر/كانون أول، وستشرع فى عملية إرجـاع الأمـوال المسروقة وفى الضغط علـى المؤسسـات المالـية للتحرك ضد عمليات تبييض الأموال. كما إنها ستسمح للـدول بملاحقـة المؤسسات والأشخاص الأجانـب فى القطاعات العامة وستحظى الـبلدان ذوى الدخل المحدود والتى طبقت المعاهدة بموقع متقدم فى السباق للحصول علـى الاستثمارات الخارجية لزيادة النمو الاقتصادى لهذه الدول.

ثـراء الدولـة لا يعنى تطوراً فى محاربة الفساد

لا يعـنى الغنى شرطاً مسبقاً للحد من الفسـاد إذا أن عـدة تحليلات أظهرت أن مدركـات الفسـاد تضـائلت فى السنوات العشـرة الأخـيرة فى البلدان ذوى الدخل المحدود كا ستونيا وبلغاريا وكولومبيا وفى المقـابل يلاحـظ أن مدركـات الفسـاد تضاعفت فى السنوات العشرة الأخيرة فى البلدان ذو الدخل العالى مثل كندا وأيرلندا، بما يشير إلى أنه يتوجب على الدول الغنية أن تعمـل جـاهدة للمحافظـة على مناخ الشفافية.

كمـا أن مسؤولية محاربة الفساد لا تقع فقط على عاتق البلدان ذو الدخل المحدود، إنما تقع أيضاً على البلدان الغنية إذ يتوجب عليها أن تواجه من جهة القضايا المتعلقة بالفسـاد التى تحدث داخل حدودها، ومن جهـة ثانية عليها أن تضمن أن مؤسساتها ليسـت مشـاركة فـى أداء فاسد خارج حدودها فيجب ملاحقة كل من يخالف وأن يشطب من المناقصات العامة.

وقـد أكـد التقرير على أهمية تعزيز الشـفافية الدولـية مـن خلال الخطوات التالية:-

أ-البلدان ذو الدخل المحدود

- زيادة الموارد والإرادة السياسية لمساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.
- تمكيـن الجمهور من الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بالموازنات والإيرادات والمصروفات.

ب-البلدان ذو الدخل العالى

- الدمج بين زيادة المساعدات المالية وبين دعـم محـاولات إصلاحية تطلقها البلدان التى تتلقى الدعم.
- التقلـيص مـن المساعدات المشروطة كونهـا تحـد مـن الفرص المحلية ومن امتلاك برامج المساعدات.

ج- جميع البلدان

- تقريـر التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى لزيادة الإنتاجية، واستمرار الجهود المبذولة لمحاربة الفساد وتحقيق الحكم الصالح.
- التصـديق والتنفـيذ ومراقبة الاتفاقيات الحالـية لمحاربة الفساد فى جميع الدول، وانشـاء قواعد دولية فى هذا الإطار وهذا يتضـمن اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقـية OECD ضـد الرشوة والاتفاقية الإقليمية للوحدة الأفريقية ومنظمة الولايات المتحدة.

العراق
استمرار ظاهرة التعذيب في السجون

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان وقائع تعذيب المعتقلين العراقيين في معتقلات وزارة الداخلية السرية، حيث يتعرض المعتقلين لتعذيب مروع تقوم به القوات التابعة للحكومة العراقية الجديدة تستخدم فيه غرفا سرية ويخضع فيه الأسرى لأصناف التعذيب الوحشي خلال استجوابهم، كما قامت الميليشيات التابعة لبعض الوزراء ذوي النفوذ في الحكومة بقتل بعض السجناء بعد تعريضهم للعذاب المهين، فقد عثر في منتصف نوفمبر/تشرين ثاني على زنزانه تحت الأرض ، تابعة لمجمع وزارة الداخلية العراقية بالجادرية وسط بغداد، وتضم قرابة ١٧٠ معتقلاً وجدوا في حالة إعياء كامل ويعانون من سوء التغذية وأثار التعذيب والضرب معظمهم من العرب السنة ومن المؤسف أنه تم اعتقالهم دون صدور مذكرات اعتقال.

وعثر في شهر ديسمبر على سجنين آخرين في قضاء تلعفر التابع لمدينة الموصل، يضما أكثر من مائة معتقل تعرضوا لتعذيب شديد، وكان غالبيتهم من الأساتذة وطلاب الجامعات ورجال دين، وأفراد من الجيش السابق.

وفي تصريحات لإحدى الفضائيات العربية صرح مسئول أمني، أن وزير الداخلية العراقي يشرف على جهاز أمن سري، تتم فيه تعذيب وتصفية المعارضين، وقد أكد تصفية ١١ طياراً خلال شهر رمضان، كما أكد أنه يوجد أكثر من ستة سجون يتم فيها تعذيب المعتقلين وتصفيتهم.

ومن ناحية أخرى أفاد مصدر مقرب من وزارة الداخلية العراقية أن هناك عملية هروب كبيرة لضباط في وزارة الداخلية العراقية قبل بدء الانتخابات خوفا من المسائلة القانونية في حال تخلي الوزارة عنهم وإنكار مسئوليتها عن إصدار أوامر الاعتقال والتعذيب، كما أوضح المصدر وجود خلافات كبيرة بين المسئولين بعد تزايد عمليات الاعتقال والتعذيب، كما أصدرت الحكومة العراقية أوامر لموظفيها بإيقاف جميع عمليات الاعتقال بعد الفضيحة التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية والعربية عن وجود معتقلات سرية تابعة للوزارة.

وقد أصدرت المنظمة بياناً أدانت فيه عمليات التعذيب في السجون العراقية جاء فيه:

"تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الأسف ما تكشفت عنه فضيحة تعذيب ١٧٦ معتقلاً عراقياً في إحدى المعتقلات السرية التابعة لوزارة الداخلية العراقية في ضاحية الجادرية جنوب العراق، وتشير التصريحات إلي أن المعتقلين كانوا في حالة صحية سيئة، ووجد على أجساد أغلبهم أثار للتعذيب الوحشي الذي تعرضوا له، مما أدى إلي إصابة عدد كبير منهم بالشلل وفقاً لتصريحات نائب وزير الداخلية العراقي.

ويثير أسف المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن تقع مثل هذه الانتهاكات الوحشية في الوقت الذي تزعم فيه كلاً من قوات الاحتلال الأمريكية والحكومة العراقية أن العراق يشهد أزهى عصور الديمقراطية.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تدين ببالغ الشدة انتهاكات التعذيب التي ارتكبت في سجون قوات الاحتلال الأمريكية خاصة في سجني أبو غريب وبوكا وغيرهما، ومؤخراً في سجن وزارة الداخلية، بمعرفة بعض المسئولين العراقيين وتحت مظلة الاحتلال، تطالب بفتح تحقيق دولي يتسم بالشفافية والنزاهة، وإيفاد لجنة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة على وجه السرعة للتحقيق فيما تضمنته فضائح التعذيب من وقائع، وضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب.

وتناشد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإيفاد بعثة موسعة إلى العراق لتفقد الأوضاع في السجون ومراكز الاحتجاز، وتطالب كلاً من الحكومة العراقية وقوات الاحتلال الأمريكية بوقف هذه الانتهاكات على وجه السرعة.

قوات الاحتلال تعترف باستخدام الفوسفور الأبيض أثناء اجتياح الفالوجة

على الرغم من مرور قرابة العام على اجتياح الفالوجة، وعلى الرغم مما أثاره من انتقاد دولي وإقليمي واسع، إلا أن الفظائع التي ارتكبتها قوات الاحتلال إبان هذا الاجتياح لا تزال تتضح يوماً بعد يوم، فقد أثار اعتراف الإدارة الأمريكية باستخدامها للفوسفور الأبيض في الفالوجة موجة استنكار وتنديد دولي على إثر عرض محطة "راي نيوز ٢٤" الإيطالية تحقيق تلفزيوني كشفت فيه أن القوات الأميركية استخدمت ضد المدنيين في الفالوجة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ الفوسفور الأبيض الذي يتسبب في حروق قاتلة للبشر وقد صرح "جيف إنغلهارت" الضابط السابق في الجيش الأميركي والذي أجريت معه المقابلة في منزله في كولورادو في أغسطس/آب الماضي أنه تلقى أمرا بالتزام الحذر لأن مادة الفوسفور الأبيض ستستخدم في الفالوجة كما أضاف ضابط في المارينز أنه شاهد جثثا محترقة لنساء وأطفال، مؤكداً أن الفوسفور الأبيض "يحرق الجسد حتى العظام"، كذلك استند التحقيق التلفزيوني إلى شهادة مدنيين من الفالوجة حيث أوضح مؤسس مركز دراسات حقوق الإنسان في مدينة الفالوجة إن النيران انهمرت على المدينة، وبدأ الناس الذين أصيبوا بهذه المادة في الاحتراق، كما أوضح انه وجدت جثثا عليها آثار حروق غريبة لأناس احترقت أجسادهم لكن ثيابهم بقيت كما هي.

ومن ناحية أخرى صرح مصدر عسكري من حلف الناتو لصحيفة الوطن السعودية عن تردد معلومات عسكرية بأروقة الحلف حول حدوث عشرات المذابح الجماعية بحق العراقيين على أيدي القوات الأميركية بعد انتهاء عمليات الفلوجة، حيث قامت القوات الأميركية بدفن القتلى في مقابر جماعية ووضعت مواد من الجير الحي ومواد كيماوية أخرى مع الجثث لضمان سرعة تآكلها واختفاء الآثار الدالة على أعداد القتلى بقدر الإمكان، كما تؤكد المعلومات أن بعض تلك المقابر تقع في مناطق صحراوية قرب المناطق الكردية، وأشارت التقارير إلى أن معظم الذين قتلوا من المدنيين وليسوا من حملة السلاح أو من عناصر المقاومة العراقية.

من ناحية أخرى أوضح المصدر ذاته عمليات ترحيل سرية لعشرات المعتقلين العراقيين منهم عدد كبير اعتقل إبان اجتياح الفالوجة، تمت منذ فبراير/شباط الماضي بغية تفريغ السجون من التكدس، حيث نقلوا إلى جهات غير معلومة، ويرجح أنهم قتلوا في عمليات إعدام جماعية بالرصاص للتخلص منهم دون محاكمة.

وقد طالبت العديد من المنظمات الحقوقية بزيارة العراق خاصة المناطق الحدودية، لتقصي الحقائق حول القتل الجماعي، إلا أن أميركا أرجأت موافقتها على هذه الزيارات بدعوى وجود مخاطر على حياة أعضاء المنظمات الحقوقية.

وقد أصدرت المنظمة **بياناً** أدانت فيه استخدام الفوسفور الأبيض جاء فيه:

"تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان استخدام الفوسفور الأبيض في معارك الفالوجة في نوفمبر/تشرين ثان الماضي، من قبل قوات الاحتلال الأمريكية، على الرغم من تحريم معاهدة استخدام الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ استخدام هذه المادة كسلاح في الحرب، لتأثيرها الضار على البشر حيث تؤدي إلي حروق شديدة ويمكن أن تعمل على إذابة العظام والأنسجة عند التعرض الكثيف لها".

وقد اضطرت الإدارة الأمريكية للاعتراف باستخدامها للفوسفور الأبيض بعد إنكارها السابق، بعد أن أذاعت شبكة الأخبار راي نيوز-٢٤ الإيطالية في الثامن من نوفمبر/تشرين ثان الجاري، برنامج عن اجتياح الفالوجة أكد استخدام قوات الاحتلال لهذة المادة الكيميائية فضلاً عن شهادة الصحفي الأمريكي "دارين مورتنسون" الذي كان شاهداً على معارك الفالوجة.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي سبق أن أدانت استخدام القوات الأمريكية للأسلحة المحرمة دولياً أثناء غزوها للعراق تجدد إدانتها لاستخدامها الفوسفور الأبيض مما يعد انتهاكا لمعاهدة استخدام الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ ولاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية، والتي تنظممسئولية قوات الاحتلال.

مستقبل العراق في وثيقة استراتيجية أمريكية

وسط تصاعد الجدل المحتدم في الولايات المتحدة الأمريكية بين الأطراف

الداعمة لضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية، وبين الأطراف التي ترى أن بقائها لا تحكمه السياسات في واشنطن ولا الجداول الزمنية المصطنعة بل التقييم الصحيح للقادة العسكريين، وضع مجلس الأمن القومي استراتيجية أعلنها البيت الأبيض في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، تحدد مستقبل العراق، على ثلاث مستويات سياسية، وأمنية، واقتصادية وقد عارض الديمقراطيين بشدة هذه الوثيقة لتفويتها فرصة تحديد أي جدول زمني للانسحاب من العراق، وقال المرشح الرئاسي السابق جون كيري إن الخطاب يذكر بقوة، بالخطاب الذي أعلن فيه بوش انتهاء العمليات القتالية الأساسية على حاملة طائرات زينت بلافتة عملاقة كتب عليها "المهمة أنجزت"، بينما اعتبر السيناتور إدوارد كينيدي "رسم صورة وردية" عن الإخفاقات الأميركية المتكررة في العراق لن تخدع أحدا، فلو كانت الأمور على الأرض جيدة كما يراها الرئيس الأمريكي ومؤيديه، لكنا قادرين على البدء بإعادة قواتنا عام ٢٠٠٦.

وفيما يلي النقاط المحورية في الوثيقة "الإستراتيجية الوطنية لإحراز النصر في العراق":

أولاً: على المدى القريب، يحرز العراق تقدما في مكافحة "الإرهابيين" ويبني مؤسسات ديمقراطية وقوات أمنية.

ثانياً: على المدى المتوسط، يتولى العراق قيادة المعركة ضد "الإرهابيين" ويكون مسؤولا عن أمنه.

ثالثاً: على المدى البعيد، "يعم السلام العراق ويكون البلد موحدا ومستقرا وآمنا".

ويؤكد مجلس الأمن القومي أن على الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة أن تبذل جهودا على ثلاثة مستويات لتحقيق النصر في العراق:

* **على المستوى السياسي:** يجب توفير دعم وطني كبير لحكومة ديمقراطية من خلال عزل العناصر "المعادية" وإشراك الذين ما زالوا خارج العملية السياسية وبناء مؤسسات مستقرة وتعددية فاعلة قادرة على حماية مصالح كل العراقيين.
* **على المستوى الأمني:** تطهير المناطق الخاضعة لسيطرة "العدو" والتحقق من بقاء المناطق التابعة لسيطرة الحكومة العراقية تحت هذه السيطرة وبناء قوات الأمن العراقية.
* **على المستوى الاقتصادي:** إعادة بناء البنى التحتية العراقية وإصلاح الاقتصاد العراقي حتى يكون "مستقلا" وبناء مؤسسات قادرة على الحفاظ عليها.

وحدد مجلس الأمن القومي ثماني دعائم بمثابة أهداف إستراتيجية ينبغي تحقيقها:

١- الانتصار على "الإرهابيين" وإحباط حركة التمرد.
٢- تأمين عملية الانتقال حتى يتمكن العراق من تولي أمنه بنفسه.
٣- مساعدة العراقيين على تشكيل حكومة "ديمقراطية" تمثل كل شرائح البلاد.
٤- مساعدة الحكومة العراقية لتكون قادرة على توفير الخدمات الأساسية للسكان.
٥- مساعدة العراق على تعزيز اقتصاده.
٦- مساعدة العراق على تعزيز دولة القانون وحقوق المدنيين.
٧- زيادة الدعم الدولي للعراق.
٨- تعزيز فهم العراق والعالم العربي لجهود الائتلاف وعزل المتمردين.

كشف انتهاكات أمريكية جديدة لحقوق الإنسان

الولايات المتحدة الأمريكية ترفض تقديم معلومات بخصوص المعتقلات التابعة لها خارج أراضيها

بعد قرابة أربعة سنوات من الحوار بين اللجنة الأممية حول الحريات المدنية والسياسية والحكومة الأميركية رفضت الولايات المتحدة طلب اللجنة تقديم معلومات حول معتقلاتها التي تقع خارج الأراضي الأمريكية، بزعم أنها ذات طابع خاص لأنها "تخضع لقوانين الحرب"، وقد برررت الولايات المتحدة موقفها الرافض في تقرير قدمته الشهر الماضي إلى اللجنة التي تضم ١٨ خبيرا مستقلا إن "التزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية لا ينطبق إلا على المعتقلات المتواجدة على أراضيها، فضلاً على أن تفويض المقررين الخاصين للأمم المتحدة لا يشمل المعتقلين إبان نزاعات مسلحة.

وقد اكتفت الولايات المتحدة بدعوة ثلاثة أعضاء من اللجنة البالغ عددها ١٨ شخص هم المقرر الخاص بالتعذيب والمقررة الخاصة بالحرية الدينية والمقررة الخاصة بالحبس التعسفي، لزيارة معتقل جوانتنامو لمدة يوم واحد فقط في ديسمبر/كانون أول المقبل، للتأكد من أن المعتقلين يعاملون بـ"بشكل إنساني"، دون

السماح لهم بالاتصال بالمعتقلين بزعم أن الصليب الأحمر الدولي الهيئة الوحيدة المخول لها الاتصال بالمعتقلين.

وقد عبر المحققون الثلاثة عن خيبة أملهم في بيان مشترك لعدم إدراج اسم كل من ليوناردو ديسبوي المحقق الأممي الخاص المكلف بمسائل استقلال القضاء والمحامي بول هانت المقرر الخاص المكلف بمسائل الصحة العقلية والجسدية، وأشاروا إلى أن يوما واحدا لا يكفي لتفقد أحوال المعتقل الذي يضم أكثر من ٥٠٠ سجين.

وثيقة بريطانية سرية تكشف خطة أمريكية لقصف مقر قناة الجزيرة الفضائية في الدوحة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بصدمة بالغة المزاعم التي كشفت عنها صحيفة الديلي ميرور البريطانية عن نية الرئيس الأمريكي لقصف مكاتب قناة الجزيرة الفضائية في العاصمة القطرية وكذلك مقارها في الخارج، وهو ما جاء في وثيقة بريطانية مصنفة "سري للغاية"، والتي ناقشها الرئيس الأمريكي مع رئيس الوزراء البريطاني في ١٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ في البيت الأبيض، وقد حذر رئيس الوزراء البريطاني الرئيس الأمريكي من عواقب القيام بهذا العمل لعواقبه الوخيمة على الصعيدين العربي والدولي.

وتعتبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن تفاصيل الخطة التي نشرتها صحيفة الديلي ميرور في حال ثبوت صحتها، تشكل انتهاكاً جسيماً للحق في حرية الرأي والتعبير، خاصة في ظل الضغوط السابقة التي مارستها الإدارة الأمريكية على قناة الجزيرة خاصة وعلى المؤسسات الإعلامية العربية والإعلام الدولي عامة، فضلاً عن أستهدفها المتعمد للصحفيين، منذ "حربها على الإرهاب".

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تدعو الحكومة البريطانية لتوضيح موقفها من صحة أو عدم صحة هذه الوثيقة، خاصة بعد أن أحيل موظفين بريطانيين رسميين للتحقيق بتهمة تسريب معلومات، كما أنها تدعو مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير - في حال ثبوت صحة الوثيقة - لمتابعة هذه القضية ووضعها ضمن أولوياته في المرحلة المقبلة.

فلسطين

إسرائيل تواصل العمل بسياسة الاغتيالات"

في الثامن من نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥ صرح كلا من رئيس الوزراء "أرييل شارون" ورئيس هيئة الأركان "دان حالوتس"، خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، أن إسرائيل ستواصل ما يسمى بـ "القتل المستهدف" للناشطين الفلسطينيين، في إصرار واضح من أعلى المستويات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، على اقتراف المزيد من جرائم الحرب ضد المدنيين الفلسطينيين، وقد نقلت صحيفة هآرتس عن الجنرال حالوتس قوله أن سياسة "القتل المستهدف" وهو التعبير التي تطلقه إسرائيل على جرائم القتل خارج إطار القضاء التي تقترفها ضد الفلسطينيين، قد أثبتت تأثيرها في الحد من "النشاطات الإرهابية، " وأنها ستتركز على أعضاء من حركة الجهاد الإسلامي، كما صرح رئيس الوزراء أن "القتل المستهدف والضغط العسكري على المنظمات الإرهابية سيستمران."

وفي أعقاب هذه التصريحات نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدداً من الاغتيالات ففي ١٢ نوفمبر/تشرين ثان قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبفارق أربع وعشرين ساعة، ناشطين فلسطينيين في مدينتي جنين ونابلس، الأول ينتمي لكتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة فتح؛ والثاني قائد كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس في منطقة نابلس، ففي مساء يوم السبت الموافق ١٢ نوفمبر/تشرين ثان، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بالآليات العسكرية، مدينة جنين، وتوغلت في شارع جنين ـ نابلس، على المدخل الجنوبي للمدينة، ورصدت ثلاثة مواطنين فلسطينيين، وفتحت النار تجاههم، ما أسفر عن إصابة أحدهم، وهو المواطن شجاع زهير بلعاوي ٢١ عاماً، بعيار ناري في إحدى قدميه، وقد تمكن من الاختفاء لعد ساعات، إلا أن قوات الاحتلال مشطت المكان بحثاً عنه وقتلته، وقد وجدت جثته بعد أن انسحبت قوات الاحتلال من المدينة، ونقلته سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلي المستشفى، وبعد الكشف الطبي عليه، أفادت المصادر الطبية أن الشهيد بلعاوي أصيب بعدة أعيرة نارية في الرأس والصدر والبطن، وقد خرجت أمعاؤه من بطنه، مما يشير

إلى أن النار أطلقت عليه من مسافة قصيرة جداً، وقد ادعت قوات الاحتلال بعد اقترافها للجريمة، أنه كانت لديهم معلومات أن الشهيد كان مسلحاً وبحوزته مسدس، وأنه بدأ بالصراخ والقيام بحركات "مشبوهة" فأطلق الجنود النار عليه وقتلوه، وفي وقت لاحق ذكرت الإذاعة الإسرائيلية، أنه تبيّن أن بلعاوي لم يكن مسلّحاً.

وفي ١٣ نوفمبر/تشرين ثان اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، معززة بحوالي ثلاثين آلية عسكرية، مدينة نابلس، وتمركزت في منطقة المساكن الشعبية، شمال شرقي المدينة، واعتلى أفرادها أسطح العديد من المنازل السكنية، وحولوها إلى مواقع عسكرية يطلقون منها النار تجاه أي جسم متحرك، وحاصر أفرادها ست منازل سكنية مجاورة تعود للمواطن رائف عبد الوهاب راغب عودة وأشقائه، وأمرت سكانها البالغ عددهم ثمانية وثلاثين فرداً، عبر مكبرات الصوت، بمغادرتها، وبعد خروج سكان المنزل سلطت قوات الاحتلال أضواء كاشفة عليهم، وأمرت الرجال منهم بخلع ملابسهم بشكل كامل، ثم استخدمتهم درعاً بشرياً في اقتحام وتفتيش منزل المواطن منصور القطب المجاور وفي فجر اليوم التالي، قفز المواطن أمجد محمد رشيد الحناوي، قائد كتائب عز الدين القسام" الجناح المسلح لحركة حماس" في نابلس، من نافذة منزل المواطن إبراهيم زياد كتانة، وهرب باتجاه أحد المنازل المجاورة فأطلقت قوات الاحتلال في إثره كلاب بوليسية، وفتح جنود الاحتلال النار تجاهه، وأصابوه، ومن ثم تقدمت جرافة عسكرية، وسحبته حوالي ثلاثة أمتار، وشرعت بتجريف سور المنزل فوق رأسه، وفي حوالي الساعة ٥:٢٠ فجراً، أحضرت قوات الاحتلال زوجة الشهيد وإحدى شقيقاته للتعرف على هويته، وعندما أكدتا ذلك، انسحبت تلك القوات من المنطقة.

وفي ١٧ نوفمبر/تشرين ثان تسللت مجموعة من وحدات "المستعربين" في قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي يتشبّه أفرادها بالمدنيين الفلسطينيين، في مدينة جنين،بواسطة سيارة شحن متوسطة الحجم تحمل لوحة تسجيل فلسطينية، وتوغلوا فيها إلى شارع حيفا، حتى تقابلت سيارتهم مع سيارة أخرى، وعلى الفور فتح أفراد المجموعة النار تجاهها دون سابق إنذار أو تحذير، مما أسفر عن إصابة مواطنين كانا في داخلها، واستشهدا على الفور، ونقلا إلى المستشفى، حيث جرى التعرف على هويتهما وأفادت المصادر أن أحمد صابر محمد محمود عباهرة، ومحمود جمال محمد زايد٢٠ عاماً؛ وكلاهما ينتميان إلي حركة فتح.

وفي٢٧ أكتوبر/تشرين الأول قصفت الطائرات الإسرائيلية بالصواريخ سيارة مدنية كان يستقلها أربعة أشخاص، بينهم أحد الناشطين في سرايا القدس، الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، مما أسفر عن مقتلهم جميعاً ومقتل ثلاثة أطفال، وإصابة ١٩ مدنياً من المارة، بينهم سبعة أطفال بجراح.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تدين سياسة الاغتيالات فإنها تؤكد أن سياسة الاغتيالات والاجتياحات والاعتقالات التي تنتهجها قوات الاحتلال يزيد من تدهور الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينذر بسقوط المزيد من الضحايا المدنيين، فإنها تدعو الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للوفاء بالتزاماتها في ضمان حق الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

تبرئة جندي إسرائيلي متهم بقتل طفلة فلسطينية

في ١٥ نوفمبر/تشرين ثان برأت المحكمة العسكرية التابعة للمنطقة الجنوبية الضابط المتهم بقتل الطفلة الفلسطينية إيمان الهمص (١٣عام)، وأسقطت عنه تهم القتل والاستخدام غير المشروع للسلاح وتعطيل العدالة، بعد أن طلب من جنوده تغيير أفادتهم لتبرئه نفسه، والطفلة المذكورة لقيت مصرعها في رفح في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، بعد أن أطلق جنود الاحتلال المتمركزون في الموقع العسكري الإسرائيلي المقام على الشريط الحدودي، النار عليها وهي في طريقها إلي مدرستها، وقد اعترف أحد جنود الوحدة العاملة في الموقع العسكري المذكور بأن قائد السرية نفذ عملية "تأكيد القتل" وأفرغ أكثر من عشرين رصاصة في جسد الطفلة من مسافة قريبة، بعد إصابتها وسقوطها على الأرض، وعلى إثر ذلك أعلن المدعي العام العسكري فتح التحقيق في القضية، وقد أدعى الضابط القاتل، أن عملية إطلاق النار على الطفلة تزامن مع إطلاق مسلحين فلسطينيين النار على الموقع

العسكري، وفي أعقاب نشر الصحف الإسرائيلية تفاصيل أكثر عن القضية، اعتقل الضابط بتهمة التورط بالإدلاء بشهادات كاذبة، وفي ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ قدمت النيابة العسكرية لائحة اتهام ضد الضابط ومددت المحكمة العسكرية فترة اعتقاله لمدة شهرين وفي ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، شريطاً مسجلاً يوضح مشهد الضابط الإسرائيلي وهو يقترب من الطفلة المصابة، وهي ملقاة على الأرض ويفرغ عدة رصاصات في جسدها، وفي جلسة ٩ ديسمبر/كانون أول، وجهت للضابط تهمة الاستخدام غير القانوني للسلاح، وأفرجت المحكمة العسكرية عن الضابط في ٦ فبراير/شباط بعد تراجع شاهد الإثبات وجنود آخرين عن شهاداتهم بأنهم رأوا الضابط يطلق النار على الطفلة، وادعى أنه كذب في التحقيق هو وجنود آخرين بهدف إبعاد ضابط الوحدة عن وحدتهم.

ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قتل ٢٩٠٨ فلسطينياً من بينهم ٦٥١ طفلاً فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من مئات الشكاوى التي تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، نيابة عن الضحايا، إلى المحاكم الإسرائيلية، إلا أنه يتم تجاهلها، ولا يتم التحقيق النزيه والجدي سوى في بعضٍ منها، فقد نشرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بيتسيلم" فى ٢٧ يونيو/حزيران، إحصائية توضح أن من بين آلاف الضحايا الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ بدء الانتفاضة وحتى منتصف العام ٢٠٠٥ فتحت الشرطة العسكرية الإسرائيلية تحقيقاً فى ١٠٨ حالات تتعلق بقتل وإصابة فلسطينيين فى الأراضي المحتلة على أيدي قوات الاحتلال، من بين هذه القضايا، تم توجيه لوائح اتهام فى ١٩ حالة، وفى حالتين فقط تم إدانة جنود بقتل فلسطينيين.

ومن الأمثلة البارزة على عدم جدية التحقيق فى مقتل وإصابة مدنيين فى الأراضي المحتلة، قرار القاضي العسكري الإسرائيلي فى أبريل/نيسان، إسقاط التهم عن الجندي الإسرائيلي المتهم بقتل الصحفي البريطاني "جيمس ميللر"، بسبب ما وصفه القاضى "بنقص فى الأدلة التى تربطه مباشرة بجريمة القتل، وكان الصحفي البريطانى جيمس ميللر قد لقى مصرعه فى مدينة رفح فى مايو/أيار ٢٠٠٣، جراء إطلاق النار عليه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء قيامه بعمله الصحفي، وتبرئة الجندي الإسرائيلي المتهم بقتل الناشطة الأمريكية "راشيل كوري" التى سحقتها جرافة إسرائيلية فى مدينة رفح فى مارس/آذار ٢٠٠٣، أثناء تصديها لعمليات تجريف وهدم منازل فلسطينية. وفى ٣ نوفمبر/تشرين ثان أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار على الطفل أحمد الخطيب، ١١عاماً، بينما كان يلهو مع اقرنه فى أول عيد الفطر، وقد توفي الطفل بعد يومين من جراء إصابته برصاصتين فى رأسه، أخرى فى بطنه، وقد ادعت مصادر فى قوات الاحتلال أن الطفل قتل بطريقة الخطأ وإن جنودها أطلقوا الرصاص عليه نتيجة حمل الطفل لبندقية بلاستيكية بدت للجنود كأنها بندقية حقيقية، الأمر الذى نفاه والد الطفل، ولم تفتح قوات الاحتلال حتى الآن تحقيق جدي ونزيه فى ظروف مقتل الطفل، وفى ٢ أكتوبر/تشرين أول قتل الطفل "عدلي طنطاوي"، ١٣ عاماً من مخيم عسكر فى نابلس، بعد أن أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار عليه فأردوه قتيلاً، وادعى جنود الاحتلال أن عملية إطلاق النار على الطفل كانت لشكهم بأنه يطلق النار عليهم، إلا أن التحقيق الأولي الذى أجراه الجيش الإسرائيلي اثبت أن إطلاق النار تم خلافاً للتعليمات، وأن الطفل لم يكن مسلحاً ولم يشكل تهديداً على حياة الجنود، وفقاً لما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني فى الثالث من أكتوبر/تشرين أول، وقد وعدت الإدارة المدنية أهل الضحية بفتح تحقيق فى القضية، إلا أن هذا لم يحدث حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلي أن أقسى حكم صدر بحق جنود إسرائيليين أدينوا بقتل مدنيين خلال الانتفاضة، هو الحكم الذي صدر في أغسطس/آب بحق الجندي الذي أدين بقتل الناشط البريطاني "توماس هورندال" في أبريل/نيسان ٢٠٠٣، في مدينة رفح، حيث أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية حكماً بالسجن لمدة ٨ سنوات بحقه.

استمرار انتهاك حقوق السجناء في المعتقلات الإسرائيلية

في التاسع والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني، أصيب عشرات الأسرى

الفلسطينيين بحالات اختناق وكدمات على إثر اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي معتقل عوفر غرب مدينه رام الله بالضفة الغربية، مما أدى إلي إصابة عدد من المعتقلين ومن بينهم عبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي نقل إلى المستشفى مصابا بكسر في الفك.

وتفيد التقارير الصحفية والإعلامية أن جنود الاحتلال اقتحموا خيام السجن بعدما رفض الأسرى تسليم زملائهم من أعضاء الجبهة الشعبية ومن بينهم ملوح، لأن السلطات الإسرائيلية تريد تفريقهم بنقلهم إلى السجون المركزية، وعلى أثر هذه المواجهات بدأ نحو ١١٠٠ أسير فلسطيني في معتقل عوفر إضرابا عن الطعام تعبيرا عن احتجاجهم.

وقد اعتصم مئات الفلسطينيين اليوم أمام مقر الصليب الأحمر في غزة احتجاجا على اعتداء جيش الاحتلال على الأسرى الفلسطينيين في معتقل عوفر، ودعا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية جميل المجدلاوي كافة الفصائل الفلسطينية إلى إعادة النظر في التهدئة، مؤكدا أنه من غير المنطق الاستمرار بالتهدئة بدون رد قوي يردع الاحتلال "ويوقف عدوانه ضد الأسرى"، وطالب وزير شؤون الأسرى هشام عبد الرازق بفتح تحقيق دولي عاجل في كافة "الممارسات والانتهاكات التي تمارسها سلطات السجون الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين"، كما دعت منظمة أنصار الأسرى إلى تحرك دولي لإنقاذ الأسرى الفلسطينيين وإرسال مبعوثين دوليين لحمايتهم من الاعتداءات الإسرائيلية، وممارسة الضغط على إسرائيل لإغلاق ملف الأسرى نهائيا.

وتدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية بحق المعتقلين الفلسطينيين، كما تدين الأوضاع الصحية المتردية للمعتقلات، المخالفة للمعايير الدولية، وتطالب الصليب الأحمر الدولي بزيارة المعتقلات الإسرائيلية للوقوف الفعلي على حالة المعتقلين الفلسطينيين.

السودان

تعثر مفاوضات أبوجا

بعد انقضاء على ما يزيد عن الشهر منذ انعقاد الجولة السادسة من المباحثات في أبوجا في منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ ، فشلت الأطراف المتنازعة في التوصل إلى حل للقضايا المطروحة على مائدة المفاوضات والتي تضمنت تقاسم السلطة والثروة والأوضاع الأمنية إلى جانب حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويرجع هذا الإخفاق إلى سببين رئيسين.

أولاً : تجدد الاشتباكات وأعمال العنف واستمرار وقف إطلاق النار. وتجلى ذلك واضحاً منذ الأسابيع الأولى للمشاورات وحتى بعد انتهائها. فعلى سبيل المثال، قام مسلحون (تردد أنهم تابعين للميليشيات العربية) بالهجوم على قرية "ماديوان" التشادية حيث توجد مخيمات للنازحين السودانيين في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، مخلفين ورائهم ٧٥ من القتلى. وفى ٢٨ من الشهر ذاته، هجم ما يقرب من ٣٠٠ مسلح من ميليشيات "الجنجويد" على مخيم "أروشارو" للاجئين وقريتي "اشو" و"غزمينا" الواقعتين في غرب دارفور. وراح ضحية هذا الاعتداء أكثر من ٣٤ لاجئ سوداني، هذا بالإضافة إلى الخسائر المادية جراء عمليات الحرق وسرقة المنازل والمآوى.

ومن ناحية أخرى هاجمت إحدى الفصائل المتمردة، زُعم أنها بقيادة "مينى اركو منياوى" قائد جيش تحرير السودان، موقعاً للجيش السوداني في مدينة "كتم" بشمال دارفور في ١٦ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٥. ورداً على ذلك الهجوم، أطلقت القوات الحكومية النيران مما أدى إلى مصرع خمسة مدنيين وإصابة خمسة آخرين.

بالإضافة إلى ذلك وقعت اشتباكات بين الجيش السوداني والمتمردين في منطقة "جبل مون" غرب دارفور في ١٩ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥. وأسفر ذلك عن مصرع ٢٢ شخص وتضاربت الأنباء حول ما إذا كان السبب مطاردة جنود تشادين بعد تسللهم إلى السودان، أم لمهاجمة مواقع المتمردين. وقد جاء هذا بعد حدوث هجمات متبادلة بين المتمردين وميليشيات عربية في جنوب دارفور، تسببت في مقتل ٨٥ شخص وتشريد الآلاف من ساكنيَ القرى في منتصف نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥.

ولم يتوقف الأمر عند تلك الاشتباكات التي باتت للأسف معتادة بين القوات الحكومية وحركتيَ التمرد، بل امتد ليشمل الهجوم على قوات الاتحاد الأفريقي الوسيط الرئيسي بين طرفيَ النزاع، في أول سابقة من نوعها. ففي شهر

أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥، تعرض جنود الاتحاد في حوادث متفرقة إلى هجمات، ونصب كمائن، وحوادث اختطاف من قبل جيش تحرير السودان وفصائل منشقة عن حركة العدل والمساواة راح ضحيتها ٥ جنود نيجيريين.

كذلك طالت الاعتداءات عمال الإغاثة التابعين لمنظمة الأمم المتحدة، وخاصة السودانيين منهم العاملين في مخيمات النازحين. فقد تعرضوا للخطف والضرب وتعطيل قوافل المعونات ونهبها، في مناطق إقليم دارفور منذ أواخر شهر سبتمبر/أيلول وخلال شهر أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥. وأدى هذا الأمر إلى تجميد عمليات توصيل المساعدات وعزل حوالي ٧٥ ألف شخص أي ثلثي السكان في الإقليم بدون مساعدات. هذا بالإضافة إلى قيام الأمم المتحدة بسحب عدد من عناصرها التي وصفتهم "بغير الأساسية" جراء المخاطر في منتصف أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥.

ومع احتدام الأجواء وتبادل الاتهامات بالمسئولية عن حوادث الاعتداءات وتدهور العلاقات وانعدام الثقة بين أطراف المفاوضات من جهة وبينهم وبين الوسطاء من جهة أخري، كان من الطبيعي أن تتأثر المباحثات بالسلب مفسدة أية نية للتشاور لفض النزاع، لا سيما مع توقف الجلسات عدة مرات وتهديد بعض المشاركين فيها بالانسحاب.

ثانياً: الخلافات والانقسامات الداخلية في حركتيّ التمرد. وأبرز مثال على ذلك هو عدم توحد جبهة قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن صيغة التفاوض مع حكومة الخرطوم. ولقد تباينت مواقف رئيس الحركة "عبد الواحد محمد نور" الذي أبدى ترحيباً بالمفاوضات، عن تلك للأمين العام وقائد جيش الحركة "مينى أركو منياوى" الذي تشكك من جدوى التفاوض وإمكانية المشاركة بها. ويضاف إلى ذلك ظهور بعض الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية وحركة العدل والمساواة والتي تسببت في بعض الاعتداءات الآنف ذكرها.

وحتى بعد انتهاء جلسة المفاوضات، ظل الانقسام يشكل عقبة في طريق توحيد الصفوف ووجهات النظر في الحركة. ورفض "عبد الواحد محمد نور" حضور المؤتمر العام للحركة الشعبية التي انعقد في ٢٨ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥، لرأب الصدع. وازدادت الفرقة لا سيما بعد انتخاب "اركو ميناوي" كرئيس للحركة بدلاً عن "نور" إلى درجة أفشلت الاجتماع الذي انعقد في ١٩ نوفمبر/تشرين ثان تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية. وترتب على ذلك استصدار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لبيان في ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥ يلوح فيه بفرض عقوبات على "أي طرف" يتسبب في عرقلة المفاوضات في إشارة ضمنية للمتمردين.

ولكن قبيل نهاية الشهر، تطورت الأمور لتخترق بعض العقبات. فقد٢٦ نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥ توصل جناحا الحركة السياسي والعسكري إلي "برنامج موحد" للمطالب التي سوف يتم عرضها في جلسة المفاوضات القادمة، بالرغم من عدم الاتفاق بعد علي أعضاء الوفد المشارك. كما نجحت الجولة السابعة من المفاوضات في الانعقاد في ٢٩ من الشهر ذاته، بعد أن تم تأجيلها اكثر من مرة نتيجة الخلافات. ومن جانبه، تعهد مؤخرا الرئيس السوداني "عمر البشير" في خطاب له في البرلمان السوداني "بالعمل علي حل مشكلة دارفور والتزام الحكومة بعملية السلام في أبوجا،" داعيا الأطراف المتنازعة إلي التوصل إلي اتفاق "يقوم علي اللامركزية وقسمة عادلة للسلطة والثروة."

الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان

وفى خضم أزمة المفاوضات الراهنة، لا تزال أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية مدعاة للقلق. ففي ٢٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥، كشفت مبعوثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان "سيما سمر" عن تعرض ١٥٢ سوداني منهم ٦٤ نازح لانتهاك حقوقهم. وأشارت إلى تردى أوضاع السجون، وكذلك احتجاز القصر مع السجناء الراشدين في نفس الزنزانات في سجن مدينة "جوبا". وانتقدت "سمر" استمرار التملص من توفير الحقوق الإنسانية للمواطنين كالتعليم والخدمات الصحية، فضلاً عن ممارسات التعذيب والاعتقال بدون محاكمة كما هو الحال مع بعض أعضاء حزب المؤتمر الشعبي وغيرهم.

وفى شأن المحكمة الجنائية السودانية الخاصة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة بإقليم دارفور، صرح رئيس المحكمة

"محمود أبكم" في ٢٥ أكتوبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥، بأن جميع قضايا الاغتصاب التي تم النظر فيها كانت فردية مشيراً إلى صدور بعض الأحكام بالإدانة في حالات "نهب مسلح" و"اغتصاب" وقتل متعمد" وأخرى بالبراءة . وفي ١٦ نوفمبر/ تشرين ثان٢٠٠٥، صدر حكماً بالإعدام على كل من الجنديين "بخيت محمد بخيت" و"عبد المالك عبد الله" لقتلهما "أدم إدريس محمد" عمداً بعد الاشتباه بأنه من عناصر التمرد.

ولم يتم حتى الآن صدور أحكام على أي مسئولين بشأن جرائم الحرب، الأمر الذي انتقده مراراً المبعوثون الدوليون.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، فقد وصفت الناطقة باسم البعثة الخاصة للأمم المتحدة في السودان "راضية عاشوري" أحوال النازحين في المخيمات "بالسيئة" في تصريح لها في ٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥.

وفي تقريره الشهري حول الوضع في دارفور الصادر في ٢٢ نوفمبر/تشرين ثان، حذر الأمين العام الأمين "كوفى أنان" من بلوغ أعمال اللصوصية والفوضى إلى "مستويات خطرة" منذراً باقتراب حدوث "فوضى شاملة" بالإقليم بعد انقلاب الوضع الأمني جراء أعمال العنف المتزايدة ضد المدنيين. وأشار إلى استمرار حالات اغتصاب النساء والفتيات والتي بلغت ٢١ حالة.

العقوبات الأمريكية على السودان

وبالرغم من كل المآسي الإنسانية التي يعاني منها السودان، لم تتوانى الولايات المتحدة الأمريكية من تجديد العقوبات الاقتصادية والتجارية على السودان المفروضة منذ ١٩٩٧ في ٧ نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥ مستثنية قطاع النقل. وفى ظل ارتقاء الولايات المتحدة للمرتبة الأولى بين الدول من حيث حجم المساعدات الدولية المقدمة للسودان والتي تصل إلي ٥٠ % على حسب قول نائب وزير الخارجية "روبرت زوليك،" فإن المعاناة ستنصب على مواطني السودان وليست الحكومة مما سيزيد دائرة العنف اشتعالا. فكما قالت مبعوثة كندا الخاصة للسودان "مبينة جعفر،" "إن الشعور بالجوع يؤدى إلى مزيد من القتال بسبب نقص الموارد."

وجاء تجديد العقوبات متزامنا مع قرار الكونجرس بتأسيس لجنة دائمة تسمي "سودان كوكس" من شأنها "إبقاء" ملف السودان مفتوحاً أمام الكونجرس و"تحفيزه" لتبنى قرارات بشأن السودان. وبالفعل، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في أواخر شهر نوفمبر/تشرين ثان أوائل ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥علي مشروع قانون محاسبة دارفور، والذي سوف يعرض علي مجلس النواب للمناقشة. ومن شأن المشروع "تجميد" عضوية السودان في الأمم المتحدة وعدم إرسال أسلحة إلي أي طرف نزاع في السودان سواء أكان الحكومة أو حركات التمرد، فضلا عن منع حكومة الخرطوم من الحصول علي عوائد النفط السوداني، وفرض عقوبات علي أي دولة أو منظمة تستفيد منها. يُذكر أن السودان يمتلك ثروة نطفية كبيرة – وخاصة في دارفور. ويقدر المخزون الاحتياطي في أراضيه بأكثر من ٢ مليار برميل منهم ٧٠٠ مليون مؤكد. ومن المتوقع أن تصل الإنتاجية اليومية للنفط من ٣٣٠ ألف إلي نصف مليون برميل بنهاية هذا العام ٢٠٠٥.

تطورات إيجابية:

وفي سياق تنفيذ اتفاق السلام، أعلن رئيس حكومة الجنوب النائب الأول للرئيس السوداني "سلفا كير ميارديت" في ٢٤ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥ عن تشكيل حكومة السودان المكونة من ٢٠ وزير و٧ مستشارين. وتدور أول أولوياتها حول "تسوية أوضاع اللاجئين وفتح الطرق وتوفير الغذاء وإنشاء المشاريع الزراعية وتعزيز الأمن وخدمات الصحة والتعليم والكهرباء."

كما قامت الحكومة السودانية، في ٣٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥، بتشكيل لجنة تقييم عائدات النفط بين الشمال والجنوب. وسحبت في اليوم التالي١٧ % من قواتها في الجنوب.

وفى تطور إيجابي آخر أطلقت الحركة الشعبية سراح ما يقرب من ١٨٥ أسيراً من بينهم ١٢ من عناصر الشرطة والجيش الحكوميين خلال شهري أكتوبر/تشرين أول ونوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥. وبالمثل أطلق النائب الأول "سلفا كير" في منتصف أكتوبر/تشرين أول سراح ١٠٦ من الأسرى. كما قامت السلطات الحكومية بالإفراج عن ١٥ معتقل ينتمون إلى حزب المؤتمر الشعبي في ٢ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥.

وأخيراً، حسمت أحزاب التجمع الوطني

الديمقراطي موقفها من المشاركة في الحكومة في ٢٤ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥. فقد وافقت على انضمامها إلى السلطة التنفيذية إلى جانب السلطة التشريعية في التشكيل الحكومي الجديد.

اعتصام اللاجئين السودانين في مصر

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان باهتمام اعتصام اللاجئين السودانيين في حديقة ميدان مصطفى محمود بالمهندسين/ القاهرة، الذي بدأ منذ ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ ولا يزال مستمراً.

وتباينت أعداد اللاجئين المعتصمين ما بين ١٢٠٠ إلى ٣٠٠٠ من رجال ونساء وأطفال وشيوخ يعيشون في ظل ظروف صحية ومعيشة بالغة القسوة والتردي في الحديقة. وقد قامت بتنظيم الاعتصام مجموعة "صوت اللاجئ السوداني." والهدف من ذلك هو الاحتجاج على عدم تلبية مطالب اللاجئين وملتمسي اللجوء التي طالما تجاهلتها المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالقاهرة، وخاصة في ظل تجميدها لإجراء المقابلات الشخصية معهم منذ يوليو/حزيران ٢٠٠٥ وحتى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥.

وتتلخص مطالب المعتصمين في رفض العودة الطوعية أو الاندماج المحلى، والرغبة في إعادة توطينهم فى بلدان أخرى مثل استراليا وأمريكا ونيوزلندا والبلاد الأوروبية، كذلك عدم تطبيق اتفاقية الحريات الأربعة الموقعة بين مصر والسودان (حيث أنهم لا يتعرفون بسلطة حكومة الخرطوم). كما أنهم يطالبون المفوضية بفتح الملفات المغلقة لملتمسي اللجوء السودانيين، وتسجيل جميع طالبي اللجوء فور وفودهم إلي المفوضية. هذا بالإضافة إلى رغبتهم فى التحقيق فى حالات اختفاء اللاجئين، وعدم التمييز بينهم على أسس جغرافية وتوفير المساعدات اللازمة لهم. وأخيراً يطالب المعتصمون بحماية السودانيين فى مصر من عناصر الحزب الحاكم المتواجدة بالبلد، إلى جانب توعية رجال السلطات الأمنية المصرية بحقوق اللاجئين وأسس التعامل معهم، وتوفير تعليماً نظامياً للأطفال بديلاً عن التعليم غير النظامي الذي يتلقونه.

ويأتي هذا الاعتصام ليلقى الضوء على ما يعانيه غالبية السودانيين النازحين من بلادهم إلى مصر. فبالرغم من عدم منع الدولة المصرية باعتبارها البلد المضيف لعمل هؤلاء اللاجئين بمصر وتوفيرها للحماية القانونية لهم، ومنحها ما بين ٥٠٠٠ و٩٠٠٠ تأشيرة زيارة بلا قيود، إلا أن أكثرهم لا يستطيعون إيجاد عمل بأجر يكفل لهم تلبية احتياجاتهم الأساسية المعيشية أو حتى الحصول على الخدمات الصحية اللازمة.

وتعقيباً على هذا الاعتصام أشارت مفوضية اللاجئين إلى أن معظم المعتصمين قادمون من جنوب السودان. وأصرت على هدوء الأوضاع فى الجنوب بعد انتهاء النزاع المسلح بالرغم من تصريحات منظمة الأمم المتحدة التي أفادت بنقص الموارد والبُنى التحتية وعدم استقرار الوضع الأمني. ووفقاً للمفوضية فإن وضع اللاجئ لا ينطبق على هؤلاء المعتصمين حسب المعايير القانونية الدولية وفى ظل إمكاناتها المادية المحدودة فإن أولويتها تستهدف المستضعفين ومن هم فى أمس الحاجة للمساعدة. وأخيراً أشارت المفوضية إلى عدم قيام الحكومة المصرية بدورها والتزاماتها من توفير الحد الأدنى من الخدمات المتوقعة بعد أن أتاحت لهم المرور عبر حدودها دون ضوابط ووفقاً لاتفاقية جنيف للاجئين لعام ١٩٥١ فإن المسؤولية تقع على البلد المضيف ومفوضية اللاجئين فمصر طرف صادق على الاتفاقية وتعهدت بالالتزام بنصوصها والمفوضية يقع ضمن اختصاصها مراقبة تطبيق بنود الاتفاقية من قبل الدول المصدقة.

ومؤخراً وبعد استمرار الاعتصام إلى ما يزيد على الخمسين يوماً واجتذاب دوائر حقوق الإنسان لمعاناتهم، استجابت المفوضية لبضع من مطالب المعتصمين. ففي ١٧ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥، أعلنت عن قبولها تقديم المساعدة الفورية للاجئين وملتمسي اللجوء المتواجدين بالحديقة والذين يحتاجون إلى "مأوى طارئ" هذا بالإضافة إلى فتح باب التسجيل بمقر المفوضية للنظر فى حالتهم من أجل الحصول على المساعدة. كما أشارت إلى استعدادها للتحقيق، بالتعاون مع الحكومة المصرية فى أي حالة احتجاز أو اختفاء للسودانيين بشرط تلقى المعلومات اللازمة عنهم. أما فيما يتعلق بالراغبين فى التوطين ولا ينطبق عليهم تعريف "التوطين،" فقد عرضت المفوضية

محاولة التأثير الإيجابي على دول التوطين ولكن بعد أن يتقدم كل من يرغب فى ذلك بالطلب لدى سفارة الدولة المعنية وليس المفوضية.

وفى شأن التعليم النظامي، قررت المفوضية مساعدة الأطفال اللاجئين أو ملتمسي اللجوء فى الحصول على التعليم الابتدائي إلى جانب الالتحاق بمدرسة. وكشفت عن إمكانية تنظيمها رحلات طيران مباشر إلى مدينة "جوبا" فى جنوب السودان لكل من يرغب بالعودة طوعاً.

وأخيراً جددت المفوضية التزامها بمبدأ عدم العودة القسرية للاجئين والذي تجلي واضحاً فى الاتفاقية الثنائية بين مصر والسودان فى مطلع شهر نوفمبر/تشرين ثان. وبمقتضى تلك المعاهدة يحصل السودانيون وزوجاتهم وأطفالهم حتى سن الرابعة عشر على الإقامة فى مصر لمدة ستة أشهر قابلة للتجدد وبلا أي رسوم.

ولكن حتى لحظة إصدار النشرة، لم يفض اللاجئين اعتصامهم. وفي أواخر نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥، بدأ المعتصمون إضرابا عن الطعام الذي لا يمتلكون بالأساس غير القليل منه، وتسبب ذلك بموت تسعة منهم.

وبالرغم من اجتماع مسئولي المفوضية والسلطات المصرية وبعض الشخصيات السودانية بممثلين عن المعتصمين، إلا أن هذه المحاولات لم تنجح في إقناعهم في ظل إصرار اللاجئين المعتصمين علي تحقيق جميع مطالبهم.

المغرب

تدهور أوضاع المهاجرين الأفارقة

أكدت التقارير الصحفية تعرض المهاجرين الأفارقة في ظل الوضع المأساوي الراهن علي الحدود المغربية الأسبانية لمعاملة غير إنسانية، وتتفاعل القضية اكثر في ظل التعامل معهم علي أسس أمنية محضة وبالتنسيق بين الجانبين المغربي والأسباني بدلا من التعامل معهم علي أسس تراعي الحق في الحياة والأمان الشخصي والحق في التنقل وفي العيش الكريم طبقا للاتفاقيات الدولية.

وفي مدينة سبتة ومليلية علي الحدود الأسبانية المغربية شهدت مأساة بسبب المحاولات المتكررة من المهاجرين محاولة التسلل عبر الحدود والأسلاك الشائكة للوصول إلى الجانب الأسباني مما ترتب عليه إصابة ومقتل العديد منهم، ففي ٢٩ سبتمبر/أيلول وتزامنا مع عقد قمة مغربية أسبانية علي مستوي رئاسة الوزراء طغت عليها ملفات الهجرة الغير شرعية، شهدت الحدود محاولة عبور ٦٠٠ من المهاجرين مما أدي إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة ما لا يقل عن ١٠٠ منهم، وسقط اثنين من القتلى علي الجانب الأسباني وثلاثة علي الجانب المغربي، وقد تضاربت الروايات حول ظروف وملابسات وفاة المهاجرين الخمسة وتبادلت الاتهامات بخصوص من المسؤول عن إطلاق النار حيث نفت الحكومة الأسبانية إطلاقها للنار استنادا إلى تقرير طبي أن القتيلين قتلاً برصاص لا تستخدمه عادة القوات الأسبانية، كما نفت مصادر أمنية مغربية وأكدت أن القوات المغربية لم تستخدم أسلحتها ضد المهاجرين وكان مركز الشرطة في سبته أشار إلى أن القتيلين قضيا خنقا أو سحقا.

وفي ٦ أكتوبر/تشرين أول قتل ستة من المهاجرين وجرح ٣٠ عند محاولة المئات منهم اقتحام الحدود، ولم تحدد التقارير كيفية القتل وأكد مصدر في وزارة الداخلية أن بعضهم مات مقتولا بالرصاص والبعض الآخر دهسا بالأقدام، ويذكر أن السلطات المغربية اعتقلت ما لا يقل عن ١٢٠٠ من المهاجرين.

وقد أصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بياناً حول أحداث العنف ضد المهاجرين في ٣٠ سبتمبر/أيلول والتي قامت بها القوات الأسبانية والمغربية وأوضح البيان أن القوات المغربية قد داهمت غابة "بليونش" وسلبت المهاجرين كل ممتلكاتهم وقامت بهدم مآويهم وحاصرت المنطقة، كما نددت منظمة " أطباء بلا حدود" بقيام السلطات المغربية بإبعاد اكثر من (٥٠٠) مهاجر إلى منطقة صحراوية جنوب المغرب وتركهم هناك دون ماء أو غذاء وذلك بعد طردهم من سبتة ومليلية.

وقامت السلطات الأسبانية في ٨ نوفمبر/تشرين ثاني بطرد غير قانوني لحوالي سبعين من المهاجرين نفذت فيها قرارات الطرد وفقا لاتفاق أعيد إحياؤه بين أسبانيا والمغرب كان قد إبرام عام ١٩٩٢ ويسمح بإرسال المهاجرين الغير شرعيين إلى المغرب حتى إن كانوا من جنسيات أخرى، كما رحل المغرب في ١١ نوفمبر/تشرين ثاني حوالي ١٤٠

مهاجـرا إلى السنغال، ووجهت منظمات الإغاثـة انتقادات للمغرب وأسبانيا بسبب طردهما للمهاجرين.

وقـد ناشد الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" الحكومتين الإسبانية والمغربية معاملة المهاجرين الأفارقة بشكل إنساني، وأكد علي خطورة الهجرة السرية.

وتتضـامن المـنظمة العربية لحقوق الإنسـان مـع دعـوة الأمين العام للأمم المـتحدة ومع المنظمات المغربية والدولية فـي مطالـبها بـالحد مـن العنف ضد المهاجريـن وضـرورة معاملـتهم بشكل إنساني وطبقا للاتفاقيات الدولية، كما تدعو إلـى إيجـاد حل لمشكلة الهجرة السرية لإيقـاف نـزيف الـدم بعيدا عن التعامل الأمني البحت معهم.

...واكتشاف مقابر جماعية

أعلنت هيئة الأنصاف والمصالحة وهي الهيـئة المكلفـة بكشـف ملفات ماضي انـتهاكات حقوق الإنسان في المغرب أنها استطاعت تحديد عدد من المقابر الجماعية لضـحايا مـا يعرف "بسنوات الرصاص" ١٩٦٠-١٩٩٠.

ففي ٩ أكتوبر/تشرين أول أعلنت الهيئة أنهـا عـثرت علـي رفات ٥٠ معارضا مغربيا في مقابر جماعية اكتشفتها جنوب الـبلاد، وجـاء فـي بـيان الهيـئة أن المعارضـين لقوا حتفهم خلال السبعينات والثمانيـنات وحـتى مطلع التسعينات في مراكـز اعـتقال غير رسمية في مناطق تاقونيت واقذر وقلعة مقونة، وقد تم تحديد تواريخ الوفاة استنـادا إلى وثائق صدرت عـن السـلطات المركزية والإقليمية، وقد سـمح لعـائلات الضحايا بزيارة المقابر الجماعية.

كمـا أعلنـت الهيـئة في ٣١ أكتوبر/ تشـرين أول عـن اكتشـافها قبور سبعة مقاتليـن لجيش التحرير السابق قتلوا في اشـتباكات مـع قـوات الأمـن في ٢٤ مارس/آذار ١٩٦٠.

وأعلنـت الهيئة في ٢٩ نوفمبر/تشرين ثاني إنها عثرت علي رفات ١٠٦ شخص قـتلوا خلال قمع حركة احتجاجية بمدينة فـاس فـي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠، موضحة أن ٩٩ من أولئك الضحايا دفنوا فـي مقبرة باب الكنيسة ودفن الباقون في مقـبرة أبو بكر بن عربي بفاس دون أن تتمكن من التعرف علي هويتهم.

ويذكر أن الهيئة بصدد إصدار تقريرها النهائـي إلى ملك المغرب متضمن حلولا لقـرابة ٣٠ ألـف مغربـي تقدموا للهيئة بـتظلمات وطالـبوا بالـتعويض المادي والمعنوي.

تونس

قمة حرية المعلومات

انعقد في تونس فى الفترة من ١٦و١٨ نوفمـبر/تشـرين ثانـي مؤتمـر مجتمع المعلومـات تحـت إشراف الأمم المتحدة وحضرته وفود شعبية ورسمية من جميع أنحـاء العـالم، وتأتى أهمية القمة نظرا للـتحديات التي تواجه حريات المعلومات فـي العـالم، واحد أهداف القمة هو ردم الهـوة الرقمـية بيـن دول الشمال الغنية المستخدمة بكثافة لوسائل الاتصال الحديثة والـدول الفقيـرة المحرومـة مـن تلك الإمكانات ولكن لم تنجح القمة في ردم هذه الهـوة وفشلت في فرض مساعدات علي الدول الغنية تدفع للدول النامية لمساعدتهم علي استخدام التقنيات الحديثة.

كمـا تتمـثل المشكلة الرئيسية بالنسبة لشـبكة المعلومات في الاحتكار والسيطرة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية علي إدارة شـبكة المعلومات ورفضها الاتجاه إلى المطالب العالمية بجعلها إدارة مشتركة أو في ظل الأمم المتحدة ولم يتم التوصل إلى اتفاق خلال انعقاد القمة وخصوصا في ظـل تعنـت الولايات المتحدة الأمريكية ورفضـها التـنازل عـن هـذا الامتياز وتحججهـا "بمقاومة الإرهاب" و"عصابات الإجرام"، وتم الاتفاق علي تكوين منتدى دولـي للحـوار بحـثا عن صورة أفضل لإدارة الشبكة.

وتـأتى مشكلة المعايير المستخدمة من قبل الدول في السماح والحظر علي شبكة المعلومـات أي مـدي حقـوق الأفـراد والجماعـات فـي الوصول إلى مصادر المعلومـات وفي تداولها ، وقد تبنت القمة وثيقة عن حرية التعبير ونقل المعلومات.

ومـن ناحـية أخرى وجهت انتقادات عنـيفة للأمم المتحدة بسبب اختيارها لعقد القمـة في تونس لما تشهده من انتهاكات حقـوق الإنسان وفرض قيود علي حرية التنظيم وحرية الرأي والتعبير وخصوصا أن القمـة خاصـة بمجـتمع المعلومات والسلطات التونسية تقوم باحتجاز منتقديها ممـن يكتـبون علـي الإنترنت كما إنها تحجـب العديـد مـن المواقع التي تنشر تقاريـر عن انتهاكات حقوق الإنسان في تونس ، وبالرغم من ذلك وفي ظل انعقاد

القمة مارست الحكومة التونسية نهجها في قمع المواطنين وامتدت لتصل إلى الوفود الأجنبية التي توافدت علي تونس لمتابعة القمة.

فقبل انعقاد القمة وخلال شهري أكتوبر/تشرين أول ونوفمبر/تشرين ثاني شهدت تونس العديد من المظاهرات الطلابية والنقابية والحزبية وذلك احتجاجا علي مشاركة وفد إسرائيلي في القمة شهد بعدها استخدام العنف من قبل قوات الأمن التونسية وكان أخرها قبل انعقاد القمة بيومين ففي ١٤ نوفمبر/ تشرين ثاني ولكنه لم يسجل خلالها أي أحداث عنف من جانب قوي الأمن والتي اكتفت بمراقبة الاحتجاجات وخصوصا في ظل التركيز الإعلامي علي تونس خلال تلك الفترة وحلا للموقف قررت السلطات في تونس والمتخوفة من تصاعد الاحتجاجات تعطيل الدراسة كليا في البلاد للكليات والمعاهد لمدة أربعة أيام.

كما منعت السلطات التونسية عقد القمة الموازية للمنظمات الغير حكومية في أحد الفنادق مما دفع المنظمات إلى عقد قمة رمزية في مقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في ١٧ نوفمبر/تشرين ثاني تحت اسم "قمة المواطنين " بمشاركة ٢٠٠ ناشط وبحضور العديد من المنظمات الدولية والمحلية وقد نفي الأستاذ "مختار الطريفي" رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن تكون قمة المواطنين قمة مضادة لقمة المعلومات وأكد علي رغبة المنظمين عقد القمة خارج الإطار الحكومي، وقد أكد الحاضرين فى الافتتاح أن قمة المواطنين هو نصرا لهم ودليلا علي تمسكهم بالدفاع عن الحريات ، وخصوصا في ظل منع القمة الموازية. وتعرض البوليس السياسي لأحد الجلسات التحضيرية للقمة الموازية في ١٤نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥ وتواجد بكثافة في المكان المخصص لها وقام بالاعتداء علي العديد من الحاضرين من شخصيات تونسية ودولية.

كما تعرضت السلطات التونسية للصحفيين القائمين بتغطية القمة وناشطين حقوق الإنسان مثل الاعتداء علي مراسل صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية كما تعرض آخرين للتخويف والاستجواب أو المنع من حضور الاجتماعات العلنية للمؤتمر، كما أعلنت منظمة مراسلون بلا حدود أن رئيسها "روبير مينا" كان ضحية عملية ترهيب متعمدة بعد منع السلطات التونسية له من دخول البلاد للمشاركة في القمة العالمية بالرغم من حصوله علي جميع الأوراق المطلوبة لدخول تونس وكذلك التصريح بحضور القمة.

وبالإضافة إلى الرقابة المشددة التي تفرضها الحكومة التونسية علي مواقع الإنترنت والضغوط التي يتعرض لها مستخدمو الإنترنت من المعارضين، قامت السلطات التونسية فى ٢٦ أكتوبر/تشرين ثاني وقبل انعقاد القمة بغلق العديد من المواقع علي شبكة الإنترنت مما حرم أصحابها من الاطلاع علي مراسلاتهم الخاصة وهو ما دفع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى لفت نظر المسؤولين عن الشبكة الي هذا الوضع غير الطبيعي والذين لم يستطيعوا تقديم أي جواب مقنع في هذا الصدد، واحتجت الرابطة علي هذا الإجراء التعسفي المفروض علي هيئات المجتمع المدني التونسي والشخصيات الوطنية المستقلة والذى يعد انتهاكاً خطيراً لحرية الرأى والتعبير.

...وإضراب عن الطعام

وفي ظل الوضع المتدهور الذى تشهده تونس لحقوق الإنسان دخل ثمانية من القيادات الحزبية والاجتماعية فى ١٨ أكتوبر/تشرين أول إضراباً مفتوحاً عن الطعام وهم "أحمد نجيب الشابى" الأمين العام للتجمع الديمقراطي التقدمي – و"حمة الهمامي" الناطق باسم حزب العمال الشيوعي التونسي – و"العياشي الهمامي" الكاتب العام لفرع تونس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان – و"لطفي الحجي" رئيس نقابة الصحفيين التونسيين – و"عبد الروؤف العيادي" نائب رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية – و"مختار اليحياوي" رئيس مركز تونس للدفاع عن استقلال القضاء والمحاماة – و"محمد النوري" رئيس الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين.

وأكدوا أن الإضراب جاء احتجاجا علي الوضع السياسي والاجتماعي المتأزم الذي تعيشه تونس، وتجسد ذلك في منع مؤتمر الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ومنع المؤتمر التأسيسي لنقابة الصحفيين التونسيين وتنصيب هيئة صورية علي جمعية القضاة التونسيين وطالبوا بحرية العمل الحزبي والجماعي وحرية الإعلام وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وقد سارعت مختلف القوي السياسية إلى

التعبير عن شرعية مطالبهم ومساندتها بالإضافة إلى المظاهرات السلمية المؤيدة لهم والمطالبة بضرورة تحويل حركة ١٨ أكتوبر/تشرين أول إلى حركة احتجاج وطنية ضد ممارسات السلطة تجاه الحريات والحقوق.

واستمر الإضراب حتى ١٨ نوفمبر/تشرين ثاني مؤكدين أن هذا القرار جاء بعد تحقق جزء من أهدافهم بعد الحركة التضامنية الواسعة في العاصمة وكل محافظات تونس بالإضافة إلى المساندة دبلوماسية والدولية من منظمات حقوقية وصحفية.

اليمن

المعارضة اليمنية تطلق مبادرة للإصلاح الشامل

تقدمت أحزاب المعارضة اليمنية يوم ٢٦ نوفمبر/تشرين ثان بمبادرة للإصلاح السياسي تدعو لإقامة نظام سياسي تعددي برلماني حيث يضمن التداول السلمي للسلطة ويكفل مساءلة الحكومة.

ودعت قيادات أحزاب "اللقاء المشترك" الذى يضم ستة أحزاب وهى:

(التجمع اليمنى للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمنى والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث الاشتراكي واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق تدعمها كتلة برلمانية تبلغ نحو ثلث أعضاء مجلس النواب) حزب المؤتمر الحاكم إلى حوار بشأن هذه المبادرة.

وتتضمن المبادرة المطالبة بإقامة الحكم المحلى وإصلاحات شاملة فى مجال الاقتصاد والقضاء والإعلام، بهدف إزالة وتخفيف منابع الفساد وترسيخ قيم التعددية والحيلولة دون تمكين أى حزب أو فئة من الاستئثار بالسلطة والاستبداد.

وجاء فى المبادرة أن البلاد تمر بأزمة تتمثل فى غياب دولة القانون والمؤسسات وانعدام المساواة وتركيز السلطة فى يد رئيس الدولة بدون توفر الحد الأدنى من التكافؤ، وانعدام المساءلة فى ظل سلطتين تشريعية وقضائية غير مستقلين.

كما انتقدت تحريض القوات المسلحة والأمن على المعارضة وتسخير المال العام والوظيفة العامة لصالح الحزب الحاكم وإكراه كثير من موظفى الدولة على الانضمام إليه، بالإضافة على تزايد انتهاك حرية الرأى والتعبير.

وأعلنت المعارضة تصميمها على مواصلة ما وصفته بالنضال السلمى الديمقراطي لتحقيق الإصلاح الشامل لأوضاع البلاد.

.. وائتلاف المجتمع المدنى يطالب بإلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة

طالب ائتلاف المجتمع المدني الذى يضم اكثر من ٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني بإلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة والنظر إليها باعتبارها غير دستورية تتناقض مع الدستور اليمنى الذى كفل للناس مثولهم أمام القاضي الطبيعي، وحرم إنشاء محكمة استثنائية بأية حال. وبالتالى فإن ما يصدر عن هذه المحكمة يتم انتقاء من يمثل أمامها إنتقاءاً خاصاً بأفعال ترى السلطة أن لها مصلحة فى التنكيل بخصومها السياسيين. وذلك من خلال جعل الحق فى القضايا التى تنظرها مرجعة الإحالة إليها من النائب العام خلافاً للقاضى الطبيعى الذى يكون اختصاصه نابعاً من كون الفعل المجّرم قد حدث وقبض على المشتبه "المتهم" فيه أو مكان إقامة المتهم.. أو مكان القبض عليه وهو الاختصاص المكاني العام والمجرد للمحكمة أو للقاضى الطبيعى.

وقد أكد الائتلاف فى بيانه أن موقفه من الاستنكار والشجب منبثق ليس من كون الفعل قد ارتكب أو لم يرتكب ولكن من خلال أن إجراءات المحاكمة تقوم على قضاء استثنائي، وبإجراءات لا تتوفر فيها حقوق الدفاع وهو ما يجعله يؤكد رفضه لوجود مثل هذه المحكمة الاستثنائية بغض النظر عن الموضوعات والأشخاص الذين تحاكمهم اتفاقا معهم فى الرأي أو اختلافاً.

كما أعلن الائتلاف تمسكه باحترام الحقوق الإنسانية للمواطنين التى نص عليها الدستور والتى اقتضت المعاملة المتساوية لكل من يمثل أمام القضاء والحق فى الدفاع دون تمييز وتجريم القضاء الاستثنائي وهو ما يجعله يقف بكل قوة وحزم ضد مثل هذا النوع من المحاكم، والوقوف بجانب نقابة المحامين ومنسقيها الذين يرفضون تمثيل المتهمين أمام هذه المحكمة اقتناعاً منهم بأنهم لن يكونوا إلا شهود زور لمحاكمات معدومة وانتهاك للدستور وقواعد العدالة ومعاهدات ومواثيق حقوق الإنسان التى وقعت عليها الجمهورية اليمنية والمنظمة تؤكد تضامنها مع مطالب ائتلاف المجتمع المدني اليمني بإلغاء المحاكمة الجزائية المتخصصة باعتبارها تناقض مع الدستور اليمني.

الإمارات العربية المتحدة

رئيس الإمارات يعلن عن إجراء انتخابات عامة جزئية فى البلاد لأول مرة

أعلن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان فى الأول من شهر ديسمبر/كانون ثان ٢٠٠٥ وخلال الاحتفال بالذكرى الـ٣٤ لتأسيس الاتحاد عن تنظيم انتخابات برلمانية جزئية للمرة الأولى فى تاريخ البلاد، دون أن يحدد موعداً لها.

وقال الشيخ خليفة إنه تقرر البدء بتفعيل دور المجلس الوطنى الاتحادي عبر انتخاب نصف أعضائه من خلال مجالس لكل إمارة وتعيين النصف الأخر. وأكد الشيخ خليفة إن الانتخابات الجزئية التى تعتزم بلاده تنظيمها هى خطوة أولى نحو مزيد من الإصلاح.

وأشارت تقارير صحفية أن الشيخ خليفة سيتقدم للمجلس الوطنى الاتحادى الذى سيشكل بموجب التدبير الجديد باقتراح إجراء تعديل على دستور الإمارات لتعزيز صلاحيات المجلس وزيادة عدد أعضائه على أن يتولى المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد انتخابات مباشرة.

وفى توضيح لآلية الانتخابات أوضح الشيخ خليفة أن هذا القرار يقضى بأن يشكل حاكم كل إمارة مجلساً محليا يتكون كمرحلة أولى من مائة- عضو كحد أدنى- عدد ممثلي كل إمارة فى المجلس الوطني الاتحادي وستنتخب هذه المجالس المحلية من بين أعضائها نصف ممثلي كل إمارة فى المجلس الوطني على أن يعين حاكم كل إمارة النصف الأخر لممثلي الإمارة فى المجلس، وشدد الشيخ خليفة على أهمية تحقيق مشاركة أوسع وأكثر فاعلية من أبناء الوطن جميعاً رجالاً ونساء فى عملية البناء والتنمية. وكان المجلس الوطني الاتحادي قد تأسس عام ١٩٧٢ بعد نيل الإمارات العربية المتحدة استقلالها وهو يضم ٤٠ عضوا يقوم حكام الإمارات السبع بتعينهم.

وتتمثل كل من إمارتي أبو ظبى ودبى بثمانية أعضاء فى المجلس الوطني بينما تتمثل كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بستة أعضاء وكل من عجمان وأم القوين والفجيرة بأربعة أعضاء.

البحرين

جمعيتان فى البحرين تتسجلان وفق قانون جديد

وافقت إثنتان من أبرز الجمعيات السياسية المعارضة فى البحرين على التسجيل حسب قانون الجمعيات السياسية الذى أقره البرلمان فى يونيو/حزيران ٢٠٠٥، وقوبل باعتراضات شديدة من قبل الجمعيات السياسية فى البلاد.

وأعلن رئيس جمعية الوفاق الوطنى الإسلامية الشيخ على سلمان فى ٦ أكتوبر/ تشرين أول أن الجمعية العمومية لجمعية الوفاق صوتت بغالبية كبيرة لصالح التسجيل ضمن قانون الجمعيات السياسية، واصفا القرار بأنه منطقى وستقوم جمعية الوفاق الوطنى بتعديل نظامها الأساسي وفق ما يقتضيه القانون وستشكل هياكل حزبية جديدة خلال المؤتمر العام. من جهة أخرى أعلن رئيس جمعية العمل الوطنى الديمقراطى (يسار وقوميون ومستقلون) إبراهيم شريف أن غالبية أعضاء الجمعية العمومية للجمعية صوتوا لصالح خيار التسجيل ضمن قانون الجمعيات وبرر الشريف تلك الخطوة برغبة الجمعية فى المحافظة على وجود شرعى للعمل السياسي رغم النواقص التى تعترى قانون الجمعيات.

وكانت جمعية التجمع القومى الديمقراطى (قوميون وبعثيون) المعارضة قررت فى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ التسجيل وفق مقتضيات القانون الجديد. وكان ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أصدر فى ٢٣ يوليو/تموز ٢٠٠٥ قانوناً لإنشاء الجمعيات السياسية واشترط عدم تأسيسها على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو مهنى، وألا تهدف إلى إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية وألا ترتبط أو تتعاون مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جمعيات أو أفراد أو قوى سياسية.

.. واعتقال ١٥ شخصاً بمواجهات بين الشرطة ومتظاهرين

اعتقلت قوات الشرطة البحرينية فى ١ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٥، ١٥ شخصا ضمن الاشتباكات التى تجددت بين الشرطة ومتظاهرين بالعاصمة المنامة كانوا يطالبون بتوفير فرص العمل.

وذكرت تقارير صحفية أن قوات الأمن أغلقت معظم شوارع العاصمة المنامة بعد تلك الاشتباكات التى أحرق فيها عدد من

السيارات والممتلكات العامة. وقد اندلعت تلك الاشتباكات بعد تفريق قوات الأمن مظاهرة صغيرة برأس الرمان شرق العاصمة، نظمها لجنة العاطلين عن العمل التى درجت على تنظيم مظاهرات للمطالبة بالتشغيل وإدخال نظام التأمين ضد البطالة. وكانت قوات الأمن فرقت يوم ٢٩ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥ مظاهرة صغيرة دعت إليها لجنة العاطلين عن العمل كما فرق رجال الشرطة فى الصيف الماضى مظاهرات عديدة نظمتها اللجنة أمام الديوان الملكى بمدينة الرفاع جنوب المنامة وأخرى فى العاصمة نفسها، معتبرة أن المظاهرات التى تنظمها اللجنة من دون ترخيص.

سوريا/لبنان

تقرير ميليس

قدم القاضي الألماني "ديتلف ميليس" في ١٩ أكتوبر/تشرين ٢٠٠٥ ثاني تقريره عن حادث اغتيال الرئيس "رفيق الحريري" و(٢٢) آخرين والذي وقع في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٤، وذلك تطبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٥ في ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ والذي بموجبه تم إنشاء لجنة التحقيق الدولية لمساعدة السلطات اللبنانية في الحادث، وتتضمن مهام اللجنة المساعدة في معرفة المنفذين والمشرفين والمنظمين والشركاء في الهجوم، وبدأت اللجنة عملها في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٥.

وقد أكد التقرير علي الدعم الكامل من جانب الحكومة اللبنانية واستفادتها من إسهامات خبراء من عدد الهيئات الوطنية والدولية، أما بالنسبة للحكومة السورية فقد تعاونت مع اللجنة بدرجة محدودة وبعد تردد.

وقد احتوى التقرير علي مقدمة وقائع الجريمة والتحقيق اللبناني للحادث وتحقيق اللجنة للحادث والاستنتاجات التي توصل لها التقرير، وركزت الخطوط الأساسية في تحقيق اللجنة علي موقع الجريمة وجوانب الجريمة التقنية وتحليل الاتصالات الهاتفية المراقبة وشهادة أكثر من ٥٠٠ شاهد ومصدر وكذلك السياق المؤسسي الذي حدثت فيه الجريمة.

وقد توصل التقرير بعد إجراءات التحقيق إلى الاستنتاجات الآتية:

* أن الاغتيال الذي تم في ١٤ فبراير/شباط قد قامت به مجموعة منظمة بشكل جيد فضلا عن تمتعها بموارد وإمكانات هائلة، وتم التحضير لها علي مدي اشهر عدة.
* بناء علي اكتشافات اللجنة والتحقيق اللبناني حتى الآن تشير الدلائل علي تورط سوري لبناني في هذا العمل الإرهابي، ومن الصعب تصور سيناريو جرت فيه مؤامرة معقدة لاغتيال أحد من دون علمهم في ظل تغلغل الاستخبارات السورية في لبنان علي الأقل حتى الانسحاب.
* استخلصت اللجنة بان الدافع وراء الاغتيال كان سياسيا.
* أن التحقيق يجب أن يتواصل في الفترة المقبلة لأنه لم ينته بالرغم من بناء الخيوط الرئيسية واستجواب ٤٠٠ شخص ومراجعة ٦٠٠٠٠ ألف وثيقة والتعرف علي عدد من المشتبه فيهم.
* ضرورة مواصلة التحقيق علي يد السلطات القضائية والأمنية اللبنانية المختصة وبمساعدة ودعم دوليين، مع الأخذ في الاعتبار القضايا المتشعبة بما فيها التحويلات المالية في "بنك المدينة".
* ضرورة بذل جهدا مدعوما من قبل المجتمع الدولي لتأسيس أرضية للتعاون والمساعدة مع السلطات اللبنانية في حقلي الأمن والقضاء، وذلك من شأنه تعزيز ثقة الشعب اللبناني بنظامه الأمني.
* لقي قرار تعيينات أمنية جديدة ترحيب من جميع الفئات اللبنانية وشكل خطوة مهمة نحو تعزيز نزاهة ومصداقية أجهزة الأمن، برغم حدوثه بعد أشهر من الفراغ الأمني، ويتوجب القيام بالكثير للتغلب علي الانقسام الطائفي وفصل الأمن عن السياسة وإعادة هيكلة أجهزة الأمن لتلافي إعطاء التقارير الموازية والازدواجية ولتعزيز المساءلة.
* تستخلص اللجنة، أنه بعد مقابلة الشهود والمشتبه بهم في الجمهورية العربية السورية وتبيان أن خيوطا عدة تشير مباشرة إلى ضلوع مسؤولين أمنيين سوريين في عملية الاغتيال.
* يتعين علي سوريا الآن توضيح جزء كبير من المسائل غير محلوله، لأنه لا يمكن التوصل إلى الصورة الكاملة حول الاغتيال إلا من خلال إجراء تحقيق مكثف ويتمتع بمصداقية بطريقة واضحة وشفافية لتلبية كافة متطلبات التحقيق الدولي.
* تعاونت السلطات السورية بعد تردد وبدرجة محدودة مع اللجنة ومن حيث الشكل وليس المضمون، وان بعض الذين تم الاستماع إليهم من السوريين حاولوا

تضليل التحقيق من خلال إعطاء تصريحات خاطئة أو غير دقيقة، وقد ثبت أن الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية السورية "فاروق الشرع" تتضمن معلومات خاطئة.

* نتيجة للتحقيق حتى هذا التاريخ تم اعتقال عدد من الأشخاص واتهموا بالتآمر في ارتكاب جريمة وجرائم ذات صلة باغتيال "الحريري" و٢٢ آخرين، وتري اللجنة أن جميع الأشخاص بمن فيهم أولئك الذين اتهموا بجرائم يجب أن يعتبروا أبرياء إلى حين إثبات جرمهم استنادا إلى محاكمة عادلة.

وفور صدور التقرير شهدت الساحة اللبنانية والسورية والدولية جدلا سياسيا وقانونيا حول الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة، وخصوصا فيما يختص بتورط سوري ولبناني في عملية الاغتيال وعدم تعاون سوريا بالقدر الكافي مع اللجنة.

ومن جانب مجلس الأمن فقد تبني في ٣١ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٥ وبالإجماع القرار رقم (١٦٣٦) والمقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، والذي يحث سوريا علي التعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية، والقرار (١٦٣٦) يأتي تحت الفصل السابع والذي يتيح فرض عقوبات اقتصادية أو حتى استخدام القوة العسكرية في حال عدم تنفيذه، ولكن لم يتضمن القرار صراحة تهديد بفرض عقوبات اقتصادية علي سوريا إلا أن القرار يجيز لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات ضد سوريا في حال عدم تعاونها مع اللجنة ولم يوضح القرار طبيعة تلك الإجراءات.

وطبقا لقرار مجلس الأمن فانه يجب علي سوريا أن تعتقل المسؤولين أو الأشخاص الذين تعتبر اللجنة أنه يشتبه بضلوعهم في التخطيط أو تمويل أو تنظيم أو ارتكاب الحادث، وان تجعلهم متاحين للجنة بالكامل ويكون للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين الذين تري اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق، وان يكون تعاون سوريا مع اللجنة بالكامل دون قيد أو شرط، ومن ناحية أخرى فانه يجب علي سوريا أن تتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وان تمتنع عن أي محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار لبنان وان تتقيد بدقة احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

كما طلب القرار من اللجنة أن تقدم إلى المجلس تقريرا عن التقدم المحرز في التحقيق بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية بحلول ١٥ ديسمبر/كانون أول وفي أي موعد قبل ذلك إذا ارتأت اللجنة أن التعاون لا يفي بمتطلبات القرار (١٦٣٦) وكي يتمكن المجلس إذا برزت الضرورة في اتخاذ إجراءات إضافية.

ومن جانبها أكدت سوريا علي تعاونها مع التحقيق الدولي والتعامل مع قرار (١٦٣٦) بموضوعية وتلبية مطالب الأمم المتحدة، وقرر الرئيس "بشار الأسد" تشكيل لجنة قضائية مكلفة بالتحقيق في اغتيال "الحريري" ، وأعلنت رئيسة اللجنة أنها ستتعاون مع لجنة التحقيق الدولية ومع السلطة القضائية اللبنانية ضمن الإطار القانوني وقواعد تحقيق العدالة ومبدأ قرينة البراءة حتى يثبت العكس، وبدأت اللجنة السورية عملها بدراسة تقرير اللجنة الدولية والاطلاع علي محاضر أفادت الشهود السوريين الذين استمعت لهم اللجنة.

وفي إطار متابعة عمل اللجنة الدولية طلبت من الحكومة السورية التحقيق مع خمسة من السوريين وهم العميد "رستم غزالة" القائد السابق للمخابرات السورية بلبنان ومساعده العميد "جامع جامع" والعميد "ظافر يوسف" والعميد "عبد الكريم عباس" وضابط متقاعد لم تحدد هويته، ووافقت سوريا علي هذا الطلب علي أن يكون التحقيق معهم في مقر الأمم المتحدة بفيينا، وذلك بعد اتفاق ينص علي عدم احتجازهم بعد إجراء التحقيق.

وفي لبنان وافقت الحكومة اللبنانية علي التمديد لعمل اللجنة الدولية حتى ١٥ ديسمبر/كانون أول وفقا لقرار مجلس الأمن، كما تقدمت في ١ ديسمبر/كانون أول بطلب إلى الأمم المتحدة لتمديد فترة التحقيق لمدة ستة اشهر أخرى لوجود حاجة لاستكمال التحقيق، كما استمر القضاء اللبناني التحقيق من جانبه عقب استلامه التقرير من اللجنة الدولية ومستندات جديدة متعلقة بالتحقيق.

لبنان

اكتشاف مقبرة جماعية

كشفت السلطات اللبنانية في ٣ ديسمبر/كانون أول عن مقبرة جماعية في بلدة"مجدل عنجر" قرب الحدود اللبنانية

السورية شمال شرق لبنان، وتقع المقبرة بالقرب من مقر سابق للاستخبارات السورية.

وعثر في المقبرة علي عشرين جثة متفسخة مسجاة في قبر ليس عميقا، والجثث لأشخاص مجهولين لم يتم تحدد هوايتهم وسبب الوفاة ويلاحظ أن الجثث كانت مدفونة في أكياس ولم تدفن وفقا لأي شعائر دينية يشير إلى أن الضحايا تعرضوا للقتل، وتعود الرفات إلى ١٢ عاما مضت علي الأقل.

وأشار بعض السكان إلى أن الجثث للمعتقلين الذين كانوا يموتون في سجن المخابرات السورية، ولكن أعلن مصدر سوري رسمي أن المقابر التي اكتشفت هي نتاج للمعارك التي دارت خلال الحرب الأهلية اللبنانية(١٩٧٥-١٩٩٠) وباشرت الجهات المختصة التحقيق بإشراف قضائي ونقل الجثث إلى المختبرات لإجراء تحليل (DNA) واستمر البحث عن جثث أخرى.

وتلقي المقبرة الظلال علي قضية المختفين والمفقودين اللبنانيين الذين لم يتم إجلاء مصير الآلاف منهم منذ الحرب الأهلية، وكذلك مصير المئات من اللبنانيين في السجون السورية والتي تنكر سوريا وجودهم.

سوريا

الإفراج عن "محمد رعدون" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى سوريا

أفرجت السلطات السورية عن المحامي والمناضل "محمد رعدون" رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا والمعتقل منذ ٢٢ مايو/أيار والأستاذ "علي العبد الله" عضو جمعية حقوق الإنسان السورية وعضو مجلس إدارة "منتدى الاتاسي".

وجاء الإفراج عنهم بإصدار الرئيس السوري "بشار الأسد" في ٢ نوفمبر/تشرين ثاني عفوا عن مائة وتسعين من المعتقلين السياسيين في السجون السورية بمناسبة عيد الفطر، وشمل الإفراج علي عدد من الإسلاميين والبعثيين القدامى دون تحديد هويتهم.

وأشارت وكالة الأنباء السورية إلى أن ثمة خطوات وإجراءات قادمة ستتخذ بهذا الصدد علي قاعدة أن الوطن يتسع للجميع. وأصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانا عبرت عن ترحيب المنظمة بنبأ الإفراج عن ١٩٠ سجيناً سياسياً وأشارت إلى أنها إذ تقدر القرار الذي اتخذته السلطات السورية في هذا الشأن فإنها تطالبها باستكمال الإفراج عن بقية المعتقلين السياسيين وإغلاق ملف الاعتقال السياسي نهائيا وأن تستكمل خطواتها علي طريق الإصلاح الشامل من أجل تحقيق إرادة شعبيه قادرة علي التصدي للتطورات الدولية التي تتعرض لها الدول العربية حاليا.

ورحبت الأوساط السورية بهذا القرار كخطوة للأمام ولكنها أكدت أنها ليست كافية وخصوصا في ظل وجود اكثر من ٢٠٠٠ معتقل سياسي في السجون السورية، وطالبت برفع حالة الطوارئ المفروضة منذ ١٩٦٣، وضرورة السماح بعودة المنفيين من دون مساءلة، وعقد مؤتمر وطني للمصالحة الوطنية، لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها سوريا حالياً.

اقتراح بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان بديلاً عن لجنة حقوق الإنسان

بدعوة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عقد في جنيف في اجتماع خاص بمناقشة المقترح السويسري بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان لكي يحل محل لجنة حقوق الإنسان، وتمثل الحضور في المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيس الدورة ٦١ للجنة حقوق الإنسان ونواب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وسفير موريتانيا ممثل المجموعة العربية وسفراء كل من الجزائر وليبيا وسوريا إلى جانب عدد من سفراء دول العالم وعدد كبير من المنظمات الغير حكومية من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان ممثلة بالأستاذ/ نزار عبد القادر.

وقد أوضحت المناقشات التي دارت علي استمرار تباعد مواقف الدول بخصوص الإطار القانوني والمكونات وعدد أعضاء المجلس وطريقة اختيارهم وطريقة العمل المقترحة، وعلي الرغم من ذلك اتفق الجميع علي اعتبار أن لجنة حقوق الإنسان قد شلت بسبب "التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين"، وضرورة إنشاء المجلس.

واختلف الأطراف علي استمرار لجنة حقوق الإنسان لدورة القادمة فمبينا تنادي بعض الدول لعدم عقد دورة أخرى للجنة

حقوق الإنسان وضرورة الوصول إلى قرار قبل نهاية العم الحالي، في حين تري مجموعة كبيرة من الدول ضرورة عقد الدورة القادمة وعدم التسرع ومحاولة الاستفادة من إيجابيات اللجنة وإجراء مزيد من المشاورات حتى سبتمبر ٢٠٠٦.

وتجمع غالبية الدول الأعضاء علي ضرورة نقل كل الصلاحيات المخولة حاليا للجنة حقوق الإنسان للمجلس المقترح بما في ذلك الإجراءات الخاصة بالحفاظ علي دور المقررين الخاصين وعلي دور اللجنة الفرعية التي تعتمد علي نشاط الخبراء المستقلين، وطالبت بعض الدول النامية والصين بمراجعة بعض الإجراءات مثل البند التاسع الذي يعالج بعض الانتهاكات منتقدة دور اللجنة في النعت والتشهير بالنسبة لبعض التجاوزات ومقترحين استبدال ذلك بالمساعدة التقنية للدول من اجل الرقي باحترام حقوق الإنسان إلى المستوي المطلوب ،وهو الجدل الذي أثير منذ سنوات في لجنة حقوق الإنسان حول استبدال البند التاسع بالبند التاسع عشر أي العدول عن إدانة الدول واستبدال ذلك بالمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان.

وجاء اختلاف بين الدول وبعضها ومنظمات المجتمع المدني في الإطار القانوني للمجلس فمن ناحية طالبت بعض الدول أن يكون المجلس هيئة فرعية للجمعية العامة وخاضعا لإجراءاتها، في حين تطالب دول قليلة وعدد من المنظمات غير حكومية بمنح مجلس حقوق الإنسان إطار قانوني كهيئة رئيسية وان يرقي إلى مستوي مجلس الأمن الدولي، وإن لم يكن في الإمكان فترفيعه بعد مرور خمس سنوات حتي يصبح هيئة رئيسية.

كما اختلفت الدول إلى من ترفع تقارير المجلس المقترح في حين طالبت أغلبية الدول تقديم تقارير المجلس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلا أن بعض الدول كولايات المتحدة الأمريكية طالبت تقديمها إلى مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالحجم ففي حين طالبت دول بضرورة تجنب الإقصاء وترك المجال أمام الجميع للمشاركة كأعضاء في المجلس القادم في انتخاب عادي وباقتراح من المجموعات الإقليمية مثلما الحال بالنسبة للجنة حقوق الإنسان، وتري دول أخرى انه يجب تشديد شروط العضوية وفقا لما اقترحه الأمين العام عند الإعلان عن تبني فكرة إقامة مجلس لحقوق الإنسان وهي النقطة التي تساندها منظمات المجتمع المدني موضحة أنه علي المجموعات الإقليمية أن تقدم أكثر من عضو لترك المجال متاحا أمام الجمعية العامة للاختيار.

ومن الاقتراحات المقدمة من منظمات المجتمع المدني كشروط للعضوية أن يكون لهؤلاء الأعضاء سجل مشرف في مجال حقوق الإنسان وان تراعي المجموعات الإقليمية أثناء ترشيحها ذلك، وان يتعهد البلد المرشح لعضوية المجلس كتابيا بعدد من الإجراءات أثناء عضويته، في حين طالبت الولايات المتحدة إقصاء الدول التي لها سوابق في مجال حقوق الإنسان بموجب المواد ٤١ و٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة من عضوية المجلس.

وفي يتعلق بعدد أعضاء المجلس المقترح فان الآراء مازالت متضاربة بين من يرغب في تحديد العضوية في حدود ٣٠ عضو فقط مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك من يرغب في الاحتفاظ بعضوية لجنة حقوق الإنسان حاليا أي ٥٣ عضو أو اكثر من ذلك كما جاء في اقتراح الصين وبعض الدول النامية وباكستان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، كذلك اختلف الأطراف علي طريقة انتخاب أعضاء المجلس المقترح هل بالأغلبية البسيطة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة أو عن طريق ثلثي أعضاء الجمعية، وأكدت أغلبية الدول علي ضرورة عدم وجود مقاعد دائمة.

وفيما يتعلق بمدة انعقاد المجلس المقترح هناك اتفاق من الجميع بان يكون المجلس الجديد في حالة انعقاد دوري طول السنة بدل الاكتفاء بجلسة سنوية لمدة ستة أسابيع، وقد ظهرت أفكار بهذا الخصوص كاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية في أن يتم انعقاد دورات المجلس المقترح كل شهرين لمدة أسبوعين.

أما عن الدورات الخاصة لمعالجة قضايا طارئة والتي كانت تستغرق وقتا طويلا في المناقشات والإجراءات المعرقلة – مما يجعل انعقاد الدورة يتم بعد فوات الأوان– فقد اقترحت منظمات المجتمع المدني إقرار انعقاد دورات خاصة للمجلس خارج الدورات العادية التي يتفق عليها بدعوة من ثلثي الدول الأعضاء أو بدعوة من رئيس الدورة أو من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أو المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان

قد اشتركت مع العديد من المنظمات غير الحكومية فى التقدم بعدة مطالب هي:- انه يجب أن يكون هنالك تغيير حقيقي ليس مجرد تغيير في الاسم من لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، ويجب أن يكون المجلس المقترح هيئة رئيسية بالأمم المتحدة في خلال خمس سنوات، ودور المجلس النظر في كافة المسائل الخاصة الجسيمة، وأن يكون مؤهل لتنفيذ ومتابعة التوصيات أما فيما يتعلق بتقارير المجلس فترفع إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، والدول الأعضاء في المجلس المقترح يجب أن تبين سجلها المتين في مجال حقوق الإنسان، أما فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المجلس فيجب أن تكون بنسبة ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة علي ان يكون هنالك تمثيل للمجموعات الإقليمية، أما فيما يتعلق بأساليب العمل فيجب أن يكون المجلس المقترح في انعقاد دائم طوال العام وضرورة الرد السريع في الحالات الطارئة، إلى جانب أن تكون هنالك اجتماعات سنوية بطلب من الرئيس أو المفوض السامي، كما يجب نقل جميع صلاحيات لجنة حقوق الإنسان للمجلس، كما أكدت علي المشاركة الواسعة للمنظمات غير الحكومية لا تقل عن المشاركة الحالية للممارسة بلجنة حقوق الإنسان أن لم تكن أوسع.

وطالبت المجموعة عدم توقف إصلاح المنظومة الدولية عند هذا الحد لأنه يجب أن يكون إصلاح شامل للمنظومة الدولية.

الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود يلقى كلمة فى مؤتمر الخليج السابع للمياه

ألقى الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود كلمة فى مؤتمر الخليج السابع للمياه الذى نظمه معهد الأبحاث العلمية بالتعاون مع جمعية علوم المياه والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي فى الفترة من ١٩ إلى ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٥.

وقد أكد الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود أن المياه تكتسب أهمية خاصة فى المنطقة العربية بالنظر إلى محدودية المتاح منها، وبقراءة واقع المياه عربياً مقارنة بمحددات مستوى الفقر المائى وندرته فإن عالمنا العربى يقع فى منحدر خطير يفضى إلى الهاوية. فوفق المؤشر الدولى فإن أي بلد يقل متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنويا عن ١٠٠٠-٢٠٠٠ متر مكعب هو بلد يعيش ندرة مائية، وبهذا المنظور الإحصائي فإن ١٣ بلداً عربياً يقع ضمن حزام شح الماء وندرته بينها مجموعة دول الخليج العربية.

وقد كشفت احدث التقارير أن متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فى دول الخليج العربى بين حوالي ٦٠ إلى٣٧٠ متر مكعب. وما هو أكثر خطورة أن هذا الرقم مرشح إلى أن يهبط إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠ استناداً إلى معدلات النمو السكانى العالية فى المنطقة وتوقع زيادة السكان إلى ٥٦ مليون نسمة.

لقد طرحت رؤى وأفكار عديدة لمواجهة مشكلة المياه فى منطقة الخليج وما تزال تطرح. ولكن كثيراً من تلك الأفكار التى قدمها أصحابها بحماسة واجهتها عقبات.. أكبر من الأمل العريض والتفاؤل الذى راودهم.

وبعض الحلول الأخرى، بالرغم من وجاهتها وتوفر الفرص العملية لتحقيقها تعطلها محاذير السياسة وألغام عدم الثقة المبثوثة فى علاقة المنطقة بالدول المرشحة لتكون مصادر للمياه، نجد أن تلك الحلول تدخل فى دائرة المستحيل على الأقل فى المستقل القريب.

وأضاف الأمير طلال أننا فى المملكة العربية السعودية عندما لمسنا أننا نتجاوز الخطوط الحمراء فى التعامل مع مشكلة المياه بعثنا بخطاب إلى القيادة السياسية ممثلة فى المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، لكي تعيد النظر فى السياسات المالية المتبعة ليتدارك الإنسان السعودى مغبة النزيف الحاد الذى تعرضت له المياه الجوفية وضرورة وقف زراعة المحاصيل التى تضر برصيد الخزانات الطبيعية وللحقيقة وللتاريخ لقد تجاوبت القيادة ووجهت باتخاذ خطوات جريئة".

وقد أكد الأمير طلال إن مشكلة المياه فى المنطقة هى مشكلة وجود، ومن هنا فالتحدى الكبير أمام الإنسان الخليجى (حكاما ومحكومين) هو التعامل الراشد مع المشكلة، والفيصل فى بقائنا عند مستوى التحدى هو القدرة على الفعل الإيجابي فالواقع الراهن بتجلياته وانعكاساته الخطيرة يستدعى التحرك السريع عبر محورين أساسيين:-

المحور الأول: وضع الإنسان الخليجى

أمام حقائق الواقع بوضوح تام، وهذا مسؤولية الإعلام الحر المستقل، الذى يجب أن ينطلق من سياسات تعتمد على المعلومة بمختلف درجاتها وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبث (ثقافة عالية) بين قطاعات المواطنين مع تأكيد أهمية ترشيد الاستخدام.

المحور الأخير: أن تتوجه الحكومة إلى اعتماد إدارة مالية تكاملية تفى متطلبات التعامل الراشد مع المشكلة لوقف الهدر وتضيق الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية من خلال ضبط الأنظمة والقوانين، ذلك أن جانبا كبيراً من مشكلة المياه لدينا فى المنطقة يعود إلى قصور إداري. فالموارد المائية على ندرتها وفقرها تعوزها النظرة الكلية فى التعامل، وكذلك فإن غياب التخطيط المستقبلى بعيد المدى يوصم معالجاتها بالسطحية.

وأوضح الأمير طلال أن ثمة معطيات عن بوادر توجه خليجى للتعاطى مع مشكلة المياه، فهذا المؤتمر يعتبر خطوة متقدمة نحو الانفعال الإيجابي بالمشكلة. وهنالك فعاليات أخرى انتظمت فى المنطقة خلال هذا العام وتمثلت فى ندوات ومؤتمرات عقدت فى مسقط ودبى، والمنامة، والرياض وبموازاة هذه الخطوات بدأ توجه آخر لحفز البحث العلمي فى مجال المياه وتشجيع المبادرات وابتكار الحلول، وفى تقديرنا أن هذا الحراك، الذى يؤسس لوعى خليجي علمي للخروج من المأزق سيكون أعمق تأثيراً فى حال الاستفادة من الآتى:

١- التعليم، فإن انعكاس هذا التوجه على التعليم فى ظل ما يجرى من تطوير للمناهج سيبن الأجيال ويجعلها على وعى بالمستقبل الذى ينتظرها فى حال التهاون مع مشكلة المياه.

٢- المجتمع المدني الناشئ الذى وجب علينا رعايته وإفساح المجال له ليقوم بواجباته فى مساعدة الحكومات العربية، ومشاطرتها مسؤولية تحمل الأعباء، فعمليات الإصلاح التى تشهدها دول المنطقة يمكن أن تسهم فى الدفع الإيجابي لصالح القضية، وذلك من خلال منظمات المجتمع المدنى التى يفرزها الإصلاح وهذه المنظمات، بما لديها من قدرات يمكن أن تقود تنمية حقيقية لفكر يعزز رصيد الأجيال من المياه.

٣- تركيز الجهود العلمية وجمع شتات البحوث والدراسات فى مؤسسة علمية خليجية تتضامن فيها الجامعات وتستفيد بتجارب الدول وخبرات المنظمات العالمية وإيجاد مثل هذه المؤسسة من شانه أن يوفر المعلومة الصحيحة ويسهم فى إزالة المفارقات والتضارب فى المواقف تجاه كثير من قراءات (الواقع المائى) على سبيل المثال الخلاف الصارخ حول مخزون المياه الجوفية، وبالتالى يكون تنسيق السياسات المائية بالاعتماد على مرجعيات علمية وليس اجتهادات فردية غير مؤسسية.

وأضاف الأمير طلال أنه من هذا المنبر يعلن استعداد (جفند) لمواصلة دوره التنموى وتقديم إمكاناته وخبراته والعون المعرفي والمادي لكل جهد مخلص يستهدف تصحيح (الواقع المائي) فى المنطقة وامتدادا لهذا التعهد فإننا ندعو مؤتمركم إلى دراسة الرؤية التى طرحناها فى وقت سابق وهى: إذا كانت حدة مشكلة المياه تفرض علينا التفكير فى حلول مبتكرة فما الفرص المتاحة لنجاح فكرة مثل نقل السكان من منطقة إلى أخرى داخل الدولة التى يتفاوت توزيع الموارد المائية بين مناطقها. وعلى الجانب الآخر إذا أسقطنا (الحلم العربى) الكبير على مقارباتنا لمواجهة مشكلة المياه هل يستوعب المستقبل العربى الخليجى نقل مجموعات سكانية إلى دول مجاورة الموارد المائية فيها أكثر وفرة.

الأردن

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تدين تفجيرات عمان الإرهابية التى قتلت عشرات الأشخاص وأصابت المئات

استنكرت المنظمة بشدة التفجيرات الإرهابية التى استهدفت ثلاثة فنادق فى العاصمة الأردنية عمان فى التاسع من نوفمبر/تشرين ثان الماضى وقد وقعت هذه التفجيرات الإجرامية على نحو متتابع فى الفنادق الثلاث وأسفرت عن مقتل سبعين شخصا على الأقل وإصابة العشرات بإصابات خطيرة.

وأعربت المنظمة العربية عن إدانتها بشدة لهذه التفجيرات التى استهدفت المدنيين الأبرياء وتهدف لزعزعة الاستقرار والإضرار بالأوضاع الاقتصادية ورأت أن هذه التفجيرات لن تؤدى إلا إلى تفاقم أوضاع المنطقة وسيصيبها بأضرار بالغة.

منتدى البيئة الوزاري العالمي وحصة البيئة من عائدات النفط

في دبي في شهر فبراير/شباط المقبل سينعقد منتدى البيئة الوزاري العالمي، وعلى هامش هذا المنتدى العام عقدت منظمات المجتمع المدني، اجتماعاً تحضيرياً في البحرين في ديسمبر/كانون أول الجاري وأعدت بيان إلى المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وقد أجمع ممثلو منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم المعنية بشئون البيئة، أن منتدى البيئة الوزاري العالمي، ستنبثق عنه أفكار جديدة لم تعتاد الحكومات على سماعها، ويعيد التوازن المفقود بين دول الشمال والجنوب، ويطرح التحدي أمام الحكومات لتثبت مدى جديتها فى تحقيق التنمية المستدامة ورعاية البيئة وضرورة استقطاع جزء من عائدات النفط لخدمة البيئة (الثمن البيئي).

والجديد أن هذه المؤتمرات عادة ما تعقد فى نيروبى المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UMEP) غير أن، انعقاده في ضيافة دبي هذه السنة سيتيح لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني العربي، فرصة للحضور والتفاعل مع المجموعات الأهلية من الدول الأخرى والعمل كقوة ضاغطة بين الوزراء والمسئولين الحكوميين المشاركين.

وقد دعت منظمات المجتمع المدني في بيانها إلى اقتطاع جزء من عائدات النفط لاستثماره في تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة النظيفة، كما طرح بيان المنظمات الأهلية معادلة جديدة توازن بين ما تحصل عليه الدول المصدرة من زيادة فى عائدات النفط وما تحصل عليه الدول المستوردة من زيادة فى الضرائب المفروضة على الأسعار، وهى بالتالى تدعو الطرفين إلى المساهمة الفعلية في استخدام العائدات الإضافية للتحويل إلى الطاقة النظيفة .

وأكدت المنظمات الأهلية العربية المختصة في البحرين على ضرورة استثمار جزء كبير من عائدات النفط العربية لامتلاك تكنولوجيا الطاقة المتجددة مثل الشمس خاصة أن الدول العربية غنيها وفقيرها تقع جميعها في نطاق الحزام الشمسي الأمثل لتوليد الطاقة النظيفة من الشمس والدائمة أيضا.

ويطرح البيان فكرة اخذ الثمن البيئي في الحسبان حيث أن النفط مورد طبيعي قابل ومعرض للنضوب وتلك دعوة للدول المستوردة للبترول، لحفظ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئة للدول المنتجة.

أما الموضوع الآخر الذى ستطرحه المنظمات هو أثر السياحة على البيئة وعلى المناطق السياحية وزيادة الاستثمار فى السياحة على حساب الموارد الطبيعية، فيدعو بيان المنظمات الأهلية إلى اعتماد الشفافية في دراسة الأثر البيئي باشتراك جميع الفئات المعنية في مراحلها المختلفة ومن ضمنها منظمات المجتمع المدني، وكذلك حق الاطلاع والاعتراض والمقاضاة خاصة بالنسبة للمشاريع السياحية العملاقة التى ظهرت أخيراً فى دبى مكان انعقاد المؤتمر والتى تجاوزت كثيراً من القواعد الأساسية فى التعامل مع موارد الطبيعة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون الخليجي

كان من نتائج الطفرة المالية التى شهدتها دول الخليج بعد ارتفاع أسعار النفط فى عام ١٩٧٣، نتيجة لحرب أكتوبر/تشرين أول أن تدفقت موجة من العمالة العربية والأسيوية إلى دول مجلس التعاون الخليجى وقد تجاوزت فى أعدادها وأثارها أى هجرة أخرى فيما يعد أكبر واخطر هجرة للعمالة فى العصر الحديث خاصة إذا أخذ فى الاعتبار نسبة هذه العمالة إلى العدد الأصلي لسكان المنطقة أو لحجم العمالة الداخلية فيها.

وبلا شك أن التركيبة السكانية وقدراتها العلمية وإمكانيتها يصعب عليها استيفاء متطلبات النمو الاقتصادي واحتياجات التنمية المختلفة لتلك الفترة- إلا أن هذا الوضع سرعان ما أدى إلي حالة من اللاتوازن - نتيجة الاعتماد شبه الكلى على هذه العمالة- نجم عنها مجموعة من الآثار السلبية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وإذا كان من أهم عوامل الجذب لتلك البلاد هو الطفرة المالية، التي شهدتها دول الخليج حيث قفز الدخل فى تلك المرحلة إلى أرقام وفق الإحصاءات المنشورة لبعض الدول إلى ٣٣٦,٦% إلا أن هناك عامل أخر هو قله عدد السكان لبعض المناطق ومن ثم نقص المعروض من قوة

العمل الوطنية الماهرة المدربة، مما يجعل هذه الدول عاجزة عن تنفيذ خططها التنموية التى تتسم بضخامة حجم الأنفاق الاستثماري، وتوسيع المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية فى عملية التنمية مثل بناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق والجسور وتوفير البنية الأساسية الأزمة للنهضة الاقتصادية من مصانع وخبرة تكنولوجية.

والأخر: هو عزوف العمالة الوطنية عن العمل ببعض الوظائف والمهن الفنية والحرفية التى يقوم بها الأجانب، فضلاً عن تخصيص بعض الوظائف الإدارية والحكومية للعمالة الوطنية، لما تتميز به من استقرار وارتفاع الأجور ونظم التأمينات الاجتماعية، يضاف إلى ذلك، عدم رغبة القطاع الخاص فى توظيف العمالة المحلية لأسباب تتعلق بالقدرة والكفاءة الإنتاجية والخبرات ومعدلات الأجور.

ومن الآثار الاقتصادية الهامة لهذه العمالة هو سيطرتها على قطاعات اقتصادية بعينها، فعلى سبيل المثال تسيطر العمالة الوافدة على ٦٠% من سوق الخدمات فى الإمارات، و٦٠% من سوق الحرف المهنية فى السعودية، وتكشف البيانات الخاصة لسوق العمل وفقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية أن العمال الأجانب يهيمنون على عدد من القطاعات الاقتصادية الوطنية مثل قطاع التشييد والبناء بنسبة ٩٣,٤% والفنادق والمطاعم بنسبة ٩٥,٣%، والخدمات المنزلية ٩٩,٦% والتجارة بنسبة ٧٧,٥% فى حين شكل العمال الوافدون نسبة أقل فى قطاع الإدارة المحلية والتعدين والوساطة المالية فى مجمل البلدان.

وتتفاوت النسب بين دول مجلس التعاون الخليجي فى عدد العمال الأجانب من دولة إلى أخرى، فتأتى فى المقدمة دولة الإمارات التى وصل عدد العمالة فيها إلى أعلى مستوى بين دول مجلس التعاون بل على العالم كله حيث بلغت نسبتهم ٩١% من أجمالي القوى العاملة، ويرجع هذا الطلب على العمالة فى الإمارات إلى الطفرة النفطية وما حققته من وفرة مالية وانخفاض عدد السكان الأصليين بشكل ملحوظ رغم ارتفاع نسبة النمو السكاني وزيادة المناطق السياحية والحرة التى يديرها الوافدون وازدهار قطاع الخدمات المالية والتجارية، تليها قطر، حيث تبلغ نسبة العمالة الوافدة ٩٠% من مجموع القوى العاملة، يليها الكويت ٧٣,٣%.

وتوضح الإحصاءات أن هيمنة العمالة الأسيوية هي الأشد فقد حدث تراجع كبير بالعمالة العربية لصالح الآسيوية، بعد حرب الخليج الأولى والثانية، وآثارها السياسية على خروج أعداد كبيرة من الكويت والسعودية ومن أبرزهم الفلسطينيين واليمنيين.

ومن الآثار الاقتصادية التى برزت هى تفاقم معدلات البطالة بين السكان الوطنيين لدول الخليج، فضلا عن استنزاف الموارد الاقتصادية الخليجية عبر عمليات تحويل الأموال، فضلاً عن الخدمات والدعم التي تقدم للكافة، مما شكل عبئ اقتصادي على هذه الدول.

وإلى جانب الآثار الاقتصادية هناك عوامل ثقافية واجتماعية، تتمثل بوضوح فى طمس الهوية وتحلل الشخصية الخليجية والتدخل فى الشئون الداخلية للدول بدعوى حماية هذه الجاليات التى ستكون عنصر ضغط على صناعة القرار الخليجي.

ومن أهم الآثار الاجتماعية للعمالة الواحدة ارتفاع نسبة الذكور فى العمالة فى الفئات العربية الشابة القادرة على العمل لفترات طويلة وقد احدث ذلك خللاً فى التوازن النوعي وأصبح معوقاً لقضية تمكين المرأة فى العمل.

وإلى جانب أخر اعتماد الأسر على المربيات والخادمات مما أثر على قيم ولغة النشء مما أثر بصورة مباشرة على ثقافة المجتمع الخليجي. ويمثل هذا البعد، الآثار الثقافية وتأثيرها السلبي مما أدى إلى "اختراق ثقافي" وهو ما يعنى تفوق ثقافة بواسطة الاحتكاك على ثقافة أخرى.

وفى هذا المجال هناك عاملان أساسيان لتأثر ثقافتهم على المجتمع الخليجي، التفوق العددي إلى جانب اللغة التى تعتبر محور الثقافة.

وقد أشارت إحدى الدراسات التى أجريت على الخادمات الآسيويات فى قطر أن الأطفال يتأثرون باللغة والطقوس الدينية، وبذلك تتعرض المجتمعات الخليجية لعملية تشويه ثقافى يزيد من تدنى مستوى الخادمات الاجتماعي والثقافي.

وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي تلك الأبعاد والآثار السلبية للعمالة الوافدة وبدأت فى اتخاذ الإجراءات التى تضيق من تواجد تلك العمالة خاصة مع زيادة نسبة البطالة بين العمالة الوطنية.

.. المنظمة العربية لحقوق الإنسان تدين الاعتداء على الإعلامي "احمد منصور" وتطالب بكشف الجناة وتقديمهم للعدالة

تعرض الإعلامي "أحمد منصور" المذيع بقناة الجزيرة لاعتداء بالضرب من قبل مجهولين بينما كان أمام مكتب الجزيرة بالقاهرة وقد لاذ الجناة بالفرار، واعتبرت المنظمة أن هذا الاعتداء يعد انتهاكا لحرية الرأى والتعبير وطالبت المنظمة فى بيانها السلطات المصرية بسرعة الكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة.

..وفى سياق متصل تعرب المنظمة عن استنكارها وإدانتها للاعتداء على الصحفية "أسماء محمد أحمد حريز" الصحفية بجريدة الكرامة المستقلة أثناء تغطيتها للانتخابات فى جولة الإعادة للمرحلة الثانية وفقا لإفادة "أسما حريز" فقد تم الاعتداء عليها أمام لجنة الفرز بشبرا الخيمة وتم اختطافها فى سيارة وتعصيب عينيها وعلى حد قولها فقد أخبرها الأشخاص الذين احتجزوها أنهم عناصر من مباحث أمن الدولة وتم اقتيادها لمكتب مباحث أمن الدولة بشبرا الخيمة – محافظة القليوبية شمال القاهرة وجرى الاعتداء عليها بالضرب المبرح من قبل نساء ثم تم حملها وإلقاءها بميدان عبد المنعم رياض، بوسط القاهرة.

وترى المنظمة خطورة المعلومات التى أدلت بها أسماء وأن هذه الرواية على قدر عال من الخطورة وتشي بانتهاك فاضح لحقوق الإنسان وأبرزها الحق فى السلامة الجسدية والأمان الشخصي كما تعد اعتداء على حرية الصحفي فى نقل وتبادل وتلقى المعلومات وتطالب المنظمة النائب العام بفتح تحقيق فى الواقعة وتقديم الجناة للعدالة وإعلان النتائج للرأى العام .

مصر

استمرار الطعون والشكاوى فى نتائج انتخابات اتحادات الطلاب

شكا عدد كبير من طلاب الجامعات المصرية المرشحين لانتخابات الاتحادات الطلابية من قرار استبعادهم من القوائم النهائية للمرشحين. وقد جاء بهذه الشكاوى أن الإدارة الجامعية وعقب بداية العام الدراسى أرسلت لعدد كبير من الطلاب ذوى النشاط الملحوظ طلبات للمثول للاستجواب وبعد ذلك اعتبرت أن هذه الاستجوابات مانعا من الترشيح وفى جامعات أخرى كان يتم قبول طلبات المرشحين دون إعطاءهم ما يفيد ذلك وعند إعلان القوائم النهائية للمرشحين كانت تنشر دون أسماءهم.

كما تضمنت هذه الشكاوى بعض مظاهر التدخل الإداري والأمني فى مسار العملية الانتخابية بداية من فتح باب الترشيح وإعلان أسماء المرشحين وشطب الكثير من المرشحين.

وإذ تعرب المنظمة عن أسفها لانتهاء الانتخابات الطلابية فى كثير من الجامعات المصرية بالفوز بالتزكية بعد شطب قوائم المرشحين التى تضم طلاب منتمين لتيارات سياسية أو لهم أنشطة طلابية.

وتطالب المنظمة بإدخال تعديلات على لائحة ١٩٧٩ التى تحكم النشاط الطلابى حيث تصادر هذه اللائحة الأنشطة الطلابية وتفرض عليها قيودا صارمة.

... منع "عصام العريان" القيادي بالإخوان المسلمين من السفر إلى بيروت

طالبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان برفع الحظر على سفر "عصام العريان" القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، وكان العريان قد توجه للسفر لبيروت فى العاشر من ديسمبر/كانون أول.

وإذ تطالب المنظمة برفع الحظر على سفر "عصام العريان" وتطالب بإعادة النظر فى قوانين المنع من السفر إلا بحكم قضائي خصوصاً فى ظل أجواء الانفتاح السياسي التى تشهده مصر منذ عام سيما وأن الحكومة أعلنت أنها تراجع نظام المنع من السفر.

العراق

أوضاع غير إنسانية للمعتقلين السياسيين فى سجون الاحتلال

يعانى المعتقلين وكبار المسئولين العراقيين السابقين من أوضاع غير إنسانية فى معسكر "كروبر" المحتجز فيه المسئولين العراقيين السابقين قبل احتلال العراق وفق لما كشفه نائب الرئيس العراقى "طه ياسين رمضان" فى رسالة بعث بها من محبسه، وقد جاء بهذه الرسالة الخطية تعرضه لضرب مبرح عقب بدأ جلسات المحاكمة وقبلها بكثير عقب القبض عليه حيث جاء بالرسالة انه أجبر على الزحف أرضا لمسافات طويلة داخل معسكر الاعتقال "كروبر" الموجود داخل مطار بغداد الدولي وأنه تعرض

للضرب والإهانة بشكل مستمر وكان يصب على جسمه الماء الساخن ثم البارد فضلا عن جلوسه لساعات طويلة شبه عارى إلا من عطاء للرأس وأن هذا التعذيب كان بسبب إجباره على الإدلاء بشهادات معنية وعقب اعتقاله تعرض للضرب لمدة ٢٢ يوما بالعص وأسلاك الألومنيوم وحبس فى غرفة طولها لا يتجاوز متر ونصف المتر وعرضها أقل من المتر ومنع النوم أو الجلوس وظل واقفا لمدة أسبوع وبعدها نقل لغرفة أخرى مساحتها ستة أمتار مربعة ولم يسمح بخروجه من الزنزانة إلا لنصف ساعة يوميا لمدة ثلاثة أشهر فى مرحلة تالية فضلا عن الإهانة بشكل كامل، وعند زيارة الصليب الأحمر لاحظ أعضاء الصليب الأحمر وجود آثار للتعذيب على جسمه ويده وأرجله.

وفى ١٢نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٤ وبعد عامين بدأ السماح بالزيارات العائلية ولمدة عشرين دقيقه من وراء حاجز بلاستيكي وفى وجود جنود أمريكيون وعقب الزيارة يخضع المعتقل للتفتيش بطريقة التعرى الكامل.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب المجتمع الدولي بالتحرك لوقف كافة أشكال المعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة وتوفير الضمانات القانونية للمحتجزين السياسيين فى العراق.

... **وفى ذات السياق** طالبت المنظمة السلطات العراقية المعنية توفير الرعاية الصحية المناسبة للسيد"برزان التريتى" على إثر إصابته بالسرطان فى العامود الفقرى حيث تتواصل محاكمته ولا يتلقى العلاج اللازم لحالته، وكان "برزان التكريتى" قد أصيب بالسرطان فى العامود الفقرى وفقا للفحوصات التى قامت بها سلطة الاحتلال المشرفة على السجن الموضوع به.

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى هذا الصدد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والرئيس العراقي ورئيس الوزراء العراقي لتوفير الرعاية الصحية له.

اليمن

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب السلطات اليمنية بالإفراج عن حدث والتحقيق فى تعذيب أخر

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ الإجراءات غير القانونية التى يقوم بها جهاز الأمن السياسي فى اليمن والمتمثلة فى قيامه بالقبض على الأطفال الأحداث واحتجازهم دون مسوغ قانونى واتخاذ ذلك وسيلة للضغط غلى المطلوب القبض عليهم لتسليم أنفسهم.

ففى ٢٥ مايو/أيار الماضى قامت مجموعة من رجال الأمن باقتحام منزل أسرة المطلوب أمنيا " إسماعيل محمد أحمد المتوكل" وتفتيش المنزل بحثا عن المذكور وعندما لم تجده أجهزة الأمن قامت باختطاف شقيقه الأصغر ويدعى "إبراهيم محمد أحمد المتوكل" وجرى احتجازه بدون سبب قانونى حتى يسلم شقيقه نفسه للسلطات المنية المخالف للقوانين اليمنية.

وعقب نشر المنظمة لهذه الشكوى فى نشرة المنظمة فى مايو/أيار الماضى تم إطلاق سراح الطفل المذكور فى وقت لاحق، إلا أن المنظمة تلقت ما يفيد تعرضه للتعذيب والمنظمة تجدد مطالبها للسلطات اليمنية بفتح تحقيق فى تعذيب الحدث المذكور والتهديدات المستمرة لأهله بإعادة اعتقاله مرة أخرى.

وفى ذات السياق تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى جديدة حيث جرى احتجاز حدث أخر هو "إبراهيم السيانى" والذى يبلغ من العمر ١٢ عاما وجرى احتجازه منذ ٨ مايو/أيار الماضى ويثير بواعث قلق المنظمة العميق أن الأخير يعانى من أوضاع صحية بالغة الخطورة على حياته حيث يعانى من الشلل جراء جلطة دماغيه فضلا عن كونه مبتور اليد اليمنى ورجلة اليمنى مكسورة أيضا وعاجز عن الحركة بشكل كامل.

وجاء بالشكوى أنه محتجز كرهينة ريثما تسلم أخته الهاربة نفسها للسلطات وتدعى "انتصار السيانى" ولا يعرف مكان احتجاز هذا الصبى ولا تتوافر له الرعاية الطبية المناسبة لمثل حالته الصحية.

وتناشد المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات اليمنية بالتحرك العاجل لإطلاق سراح هذا الحدث والتحقيق مجدداً فى الأساليب الأمنية المتبعة فى القبض على الأطفال الأحداث فى الأسر المطلوب أحد أفرادها من قبل الأمن.

وتؤكد المنظمة العربية لحقوق الإنسان مخالفة هذا السلوك للأعراف والتقاليد اليمنية والإنسانية بشكل عام فضلا عن مخالفتها للقوانين اليمنية ذاتها واتفاقية حقوق الطفل التى صادقت عليها اليمن والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وسائر مواثيق حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة.

ورشة عمل المجتمع المدني ودوره في الإصلاح

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية في الفترة من ٢٤-٢٥ نوفمبر/تشرين ثاني ورشة عمل حضرها عدد من الخبراء والنشطاء حول الندوة التي عقدتها المنظمة العربية بالتعاون مع المنتدى في ٢١-٢٢ يونيو/حزيران عن "المجتمع المدني ودوره في الإصلاح"، والتي أصدرت المنظمة العربية عنها كتاب يحمل نفس الاسم شمل فعاليات الندوة.

والقي الأستاذ/محمد فائق الكلمة الافتتاحية وأكد فيها علي دور المجتمع المدني في الإصلاح وثمن الدور الذي تلعبه مكتبة الإسكندرية ومنتدى الإصلاح العربي، كما عرض الأستاذ/محسن عوض ورقة عمل أوجز فيها التقدم المحرز في المجتمع المدني والمعوقات التي تعرض طريقه نحو الانطلاق إلى أفق جديدة.

وتركزت المناقشة حول مدي التقدم الذي تم في المجتمع المدني العربي منذ عقد الندوة، وكذلك سبل تنفيذ التوصيات التي خرجت بها الندوة وما يمكن تحقيقه خلال العامين القادمين في إطار خطة عمل تقدم إلى مؤتمر الإصلاح العربي الذي سيعقد في شهر مارس/آذار القادم.

ومثل المنظمة كلا من الأستاذ/محمد فائق الأمين العام والأستاذ/محسن عوض عضو مجلس الأمناء والأستاذ/إبراهيم علام المدير التنفيذي والأستاذ/محمد راضي الباحث والأستاذ/إسلام أبو العينين الباحث.

المجلس القومي لحقوق الإنسان يعقد ورشة عمل حول التمتع بحقوق الإنسان والتنمية والاستثمار

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان في ٢٧ نوفمبر/تشرين ثان ورشة عمل "حول التمتع بحقوق الإنسان والتنمية والاستثمار"، والهدف منها تحقيق المزيد من التعريف بحقوق الإنسان الاقتصادية وحالة التمتع بها في مصر وكيفية تعزيزها والتغلب علي العقبات التي تواجهها وخاصة العقبات التي تحد عملية التنمية وفرص الاستثمار والتشغيل.

والقي الأستاذ/محمد فائق الكلمة الافتتاحية ممثلا للمجلس القومي أشار فيها إلى أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ وإن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد أهملت فترة طويلة تحت مبررات واهية حتى جاء الإعلان العالمي للتنمية الذي جعل التنمية حق من حقوق الإنسان كفرد وكجماعة، وضرورة نظر هذا المفهوم علي ارض الواقع، وأكد علي دور الاستقرار في التنمية وانه لا يتأتى إلا في مناخ ديمقراطي وفي جو من المشاركة، وانه لا يمكن تجاهل آليات السوق في ظل العولمة والشركات متعددة الجنسيات ولكن لا يمكن أن تحقق وحدها توازن المجتمع وان قضية العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع ومحاربة الفقر أمور أساسية تدخل في مهام الدولة، وضرورة تكثيف العلاقات المشتركة في المنطقة العربية والعالم.

واشتملت المناقشات علي وضع الاستثمار في مصر وتأثيره علي تمتع المواطن المصري بحقوقه الاقتصادية، والاستثمار والتنمية وأثرها علي حقوق الإنسان والعلاقة بينهم، والتعاون الإقليمي والدولي من اجل الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والحقوق الاقتصادية، والمسئولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، ومن ضمن المتحدثين د/محمد نعمان جلال، د/حمدة عبد الخالق والمستشار/شوقي عفيفى ود/جورجيت قليني ود/طارق حسن سليم والسفير/جمال بيومي ، وقد مثل المنظمة الأستاذ/محمد راضي الباحث بالمنظمة.

المنظمة السودانية لحقوق الإنسان تزاول نشاطها تحت اسم (المرصد الوطني لحقوق الإنسان)

انتهت "المنظمة السودانية لحقوق الإنسان" من إجراءات تسجيلها طبقا للقانون السوداني بعد عودتها إلى السودان ولكن تحت اسم "المرصد السوداني لحقوق الإنسان" نظرا لتسجيل السلطات منظمة أخرى بهذا الاسم بعد حلها، وقد عادت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان إلى مزاولة نشاطها رسميا داخل السودان في سبتمبر /أيلول ٢٠٠٤ بعد سنوات من اضطرارها للعمل خارجه.

ويتضمن مجلس الأمناء د/أمين مكي مدني رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واختير د/عدلان الحاردلو رئيسا للمرصد ومجلس الأمناء واللجنة التنفيذية وتشكلت اللجنة التنفيذية من السيدة/ سارة نقد الله نائبا للرئيس والأستاذ/عبد الله أمين الكارب أميناً عاماً والأستاذ/علي قليوب أمينا ماليا والأستاذ/محجوب إبراهيم حسين عضوا.

المنظمة المصرية تعقد ندوة تحت عنوان "ضمانات حيادية ونزاهة الانتخابات البرلمانية"

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ٢٣-٢٤ أكتوبر/تشرين أول ندوة تحت عنوان "ضمانات حيادية ونزاهة الانتخابات البرلمانية"، الهدف منها مناقشة ماهية ضمانات حيادية ونزاهة الانتخابات البرلمانية، سواء فيما يتعلق بالكشوف الانتخابية، وأداء المؤسسات الإعلامية في تغطية الانتخابات، والأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية والقضاة المشرفين عليها، والفصل بين مؤسسات الدولة والحزب الحاكم، ودور المؤسسات الدينية، وتقييم الإطار التشريعي والقانوني المنظم للانتخابات، وقضايا الرقابة المحلية علي الانتخابات.

وشارك في الندوة مجموعة من الأكاديمية والخبراء وأستاذة القانون وأعضاء مجلس شعب وشوري وممثلي للأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ومثل المنظمة بالندوة الأستاذ/معتز عثمان والأستاذ/إسلام أبو العينين.

اجتماع طارئ لاتحاد الصحفيين العرب

عقدت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب في ٣٠ نوفمبر/تشرين أول بالعاصمة السورية دمشق اجتماعا طارئا برئاسة الأستاذ/ إبراهيم نافع رئيس الاتحاد لدراسة تطورات الموقف العربي الراهن، وتضم الأمانة العامة ١٥ عضوا يمثلون نقابات الصحفيين في مصر وسوريا ولبنان والكويت واليمن والمغرب وليبيا والأردن وفلسطين والإمارات العربية المتحدة والسودان وتونس وموريتانيا.

واقتصر الاجتماع الاستثنائي علي نقطتين هما التطورات المتسارعة علي الساحة العربية وخصوصا التهديدات والضغوط الأمريكية علي سوريا، وأوضاع الحريات الديموقراطية وفي مقدمتها حرية الصحافة في الوطن العربي والتي تعاني ظروفا ضاغطة وعنيفة.

المشرف على النشرة :

الأستاذ/ إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك فى تحرير هذا العدد :

أ. هايدى الطيب، أ. محمد راضى، أ. معتز بالله عثمان أ. إسلام محمد أبو العينين

د. سامية حسين، أ. نيفين سليمان، أ. فاطمة فرغلى

السكرتارية الفنية :

أ. سامى زكريا، أ. عصمت جابر

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكى مدنى

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسى : ٩١ شارع الميرغنى- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ – ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني :

aohr@link.net

موقع الإنترنت :

www.aohronline.com

www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولار

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738